الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

تداعيات التجارة العالمية جراء جائحة كورونا وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق/ مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- سلامي ربيع
- بوفروخ يزيد

الأستاذ المشرف:

نور الدين دلال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- قسوري انصاف	- أ.م. أ	رئيسا	بسكرة
- دلال نوردين	- أ.م.أ	مقررا	بسكرة
- دبابش رفيعة	- أ.م. أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

تداعيات التجارة العالمية جراء جائحة كورونا وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق/ مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- سلامي ربيع
- بوفروخ يزيد

الأستاذ المشرف :

نور الدين دلال

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- قسوري انصاف	- أ.م.أ	رئيسا	بسكرة
- دلال نوردين	- أ.م.أ	مقررا	بسكرة
- دبابش رفيعة	- أ.م.أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

كلـــمة

شـــــكر

أولاً أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

ثم نتوجه بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة " دلال نور الدين " على تتبعها لهذا العمل بإرشاداتها ونصائحها القيمة, كما نتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة، كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع .

دون أن أنسى كل من زودنا ولو بكلمة لإثراء هذا البحث.

ربيع سلامـــي

بوفروخ يزيد

إهـــــــــــــــــداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين.

و إلى الأهل و الأبناء

و إلـــــى كـــــــل الأصدقاء

و إلى زملاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

ربيـــــع سلامـــــي

بوفروخ يـــــزيد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات جائحة فيروس كورونا -19 المستجد على التجارة العالمية والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؛ بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية ،من خلال وصفة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي ؛كما تهدف إلى عرض أهم المعالجات الاقتصادية والتدابير التي أقرتها العديد من الدول والحكومات للخروج من هذه الأزمة.

خلصت الدراسة إلى أن تدابير العزل والوقاية تسببت في إحداث شلل ضخم في كافة القطاعات الاقتصادية ،مسببة انهيار كبير في مؤشرات الاقتصاد العالمي ؛حيث عرفت حركة التجارة العالمية شللا واضحا ،ومعدلات النمو تهاوت ،إضافة إلى الارتفاع الرهيب الذي عرفته معدلات البطالة والتضخم ،ومع سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة بتطبيق العديد من الاجراءات تحت تراجع أسعار النفط والطلب على المحروقات مما استوجب حلولا سريعة رغم ما شهدته بداية سنة 2022 من أبرزها تلاشي فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأسعار العالمية وخاصة اسعار النفط التي عرفت ارتفاعا في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا ،المبادلات التجارية الدولية، الاقتصاد العالمي ،الاجراءات الاحترازية.

.....

.....

Abstract

This study aims to shed light on the repercussions of the emerging corona virus covid-19 pandemic on the global economy and the Algerian economy in particular, after its transformation from a health crisis to an economic crisis, through an analytical recipe for the most important indicators of global economic performance; it also aims to present the most important economic treatments and measures Adopted by many countries and governments to get out of this crisis.

The study concluded that the isolation and prevention measures caused a huge paralysis in all economic sectors, causing a major collapse in the indicators of the global economy, as the global trade movement witnessed a clear paralysis, and growth rates declined, in addition to the terrible rise in unemployment and inflation rates, and with a rapid response Governments to mitigate the effects of this pandemic by applying many measures under the decline in oil prices and demand for fuels, which required quick solutions, despite what the beginning of 2022 witnessed, most notably the fading of the Corona virus and the Russian-Ukrainian war and its impact on global prices, especially oil prices, which have been known to rise recently.

Keywords: Corona pandemic, international trade exchanges, global economy, precautionary measures.

قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية :

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة العالمية وواقعها في ظل جائحة كورونا	
الجدول رقم(01): مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، بعض الاقتصادات، 2018–2020	36
الجدول رقم(02): ترتيب كبر ت شركات التجارة الإلكترونية العالمية حسب حجم مداخيلها	37
الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر من حيث التجارة الإلكترونية مع بعض الدول العربية(2019–2016)	39
الفصل الثاني :تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	
الجدول رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000–2018) الوحدة: مليار دولار أمريكي	47
الجدول رقم (02) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2018)	51
الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2018)	53
الجدول رقم(04): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا للتصنيف المواد للتجارة الدولية التنقيح	57
الجدول رقم (05): واردات المصنوعات المتنوعة	58
الجدول رقم (06): المبادلات التجارية الجزائرية وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة التنقيح.	60

قائمة الأشكال :

العنوان	الصفحة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتجارة العالمية وواقعها في ظل جائحة كورونا	
الشكل 1-1: الاستجابة لأزمة كورونا على صعيد المالية العامة، بلدان مختارة حسب شرائح الدخل	32
الشكل 1-2: الاستجابات على صعيد سياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي لجائحة كورونا حسب شرائح دخل البلدان	33
الشكل1 3- مخاطر الميزانيات العمومية المترابطة	34
الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري	
شكل رقم (01): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الزبائن)	53
الشكل رقم (02): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)	55
الشكل رقم (03): هيكلة الصادرات (القيمة مليون دولار أمريكي سنتي 2019-2020)	56

مقدمة

مقدمة

شهد العالم العديد من الأزمات المالية والصحية التي أثرت اقتصاد ً على معظم دول العالم خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن فيروس كورو المستجد أدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية اعتبرت أشد وأعنف أزمة حدثت في ريخ البشرية.

تختلف عن الأزمات السابقة في خطورتها فهي كارثة صحية تهدد الحياة البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي ثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ.

كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد مما قد يدخل العالم في دائرة الركود العالمي الذي يتطلب وضع سياسات جوهرية في الاقتصاد ت المتضررة تساعدها على تجاوز فترة انتشار هذه الجائحة، مع الحفاظ على سلامة العلاقات الاقتصادية والمالية بين المتعاملين الاقتصاديين في كل دولة، وتطوير استراتيجيات وآليات للتواصل تمكنها لخصوص من التحكم فيها واحتواء الآ ر السلبية الناتجة عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة .والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتخذت إجراءات صارمة وقرارات جدية للحد من ثير هذه الجائحة على المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت إجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة للاقتصاد الجزائري .وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل الرئيسي على الشكل التالي:

I. الإشكالية:

"ما هي تداعيات جائحة كورونا على التجارة العالمية وتأثيرها على التجارة الجزائرية ؟"

الأسئلة الفرعية: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمناها لمجموعة من التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي التجارة العالمية ؟
- ✓ ما هي جائحة كورو ؟
- ✓ ما مفهوم المبادلات التجارية وما أهم الأسس القائمة عليها؟
- ✓ ما أثرها على المبادلات التجارية العالمية؟
- ✓ ما علاقة الجائحة لمبادلات التجارية العالمية ؟
- ✓ ما مدى ثير الجائحة على الاقتصاد الجزائري؟

II. الفرضيات

وضعنا مجموعة من الفرضيات للإحاطة شكالية الدراسة على النحو التالي:

- ✓ جائحة كورو أسوء وأكثر أزمة مالية وصحية مست العالم؛
- ✓ للجائحة آ ر كارثية على الاقتصاد العالمي والجزائري بشكل خاص؛
- ✓ سببت الجائحة أزمة ركود عالمي خاصة؛
- ✓ المبادلات التجارية العالمية تقلصت خلال الجائحة.

III. أهمية الدراسة

يمكن الإشارة للعديد من الأهمية التي تمحورت حولها الدراسة في:

- تعرض موضوع مستجد شغل العالم من مختصين اقتصاديين ورأي عام؛
- تسلط الضوء على آ ر الجائحة على المبادلات التجارية الدولية بشكل خاص لأهميتها؛
- المساهمة بشكل بسيط في إعطاء حلول داعمة للاقتصاد الوطني لتجاوز الجائحة.

IV. أهداف الدراسة:

- محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة؛
- التطرق لآ ر جائحة كورو الاقتصادية عالمياً ووطنياً؛
- إظهار التحد ت التي يواجهها الاقتصاد العالمي والجزائري بشكل خاص؛

V. أسباب الدراسة

توجد منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية تمثل جُلها في:

- المساهمة في نشر الوعي لدى الباحث؛
- المكانة البالغة التي تحتلها الجائحة على المستوى العالمي؛
- الرغبة الشخصية في اختيار موضوع جديد خذ حيز عالمي.

VI. منهج الدراسة

اعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث حاولنا تحليل موضوع الدراسة لاستناد على مجموع المعلومات المتوفرة لدينا من مجلات علمية ومقالات منشورة، والمصادر الإلكترونية الموثوقة .مع إسقاطها على حالة الجزائر.

VII. تقسيم الدراسة

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولتحقيق أهداف دراستنا تمت هيكلة الموضوع وتقسيمه إلى فصلين حيث، كان الفصل الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للتجارة العالمية وواقعها في ظل كورو حيث تم تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول :ماهية التجارة العالمية

المبحث الثاني : خلفية نظرية عن مفهوم فيروس كورونا "كوفيد 19"

والفصل الثاني الذي تمثل في إسقاط الدراسة على حالة الجزائر حيث حاولنا عرض آ ر الجائحة كالتالي:

المبحث الأول :التجارة الجزائرية قبل الجائحة

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا

VIII. الدراسات السابقة

أ- د .بولعراس صلاح الدين " الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورو بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

ب- دراسة الباحثين؛ لحول كمال، لعيسوف سمير، ديلمي هاجيرة " .الآ ر المالية لجائحة فيروس كورو 2020 على الإيرادات المالية للجماعات المحلية في الجزائر -دراسة حالة مالية بلدية تلمسان".

IX. صعوبات الدراسة

- قلة المراجع والدراسات السابقة؛
- صعوبة فرز المعلومات وتحليل الإحصائيات لاختلاف أرقامها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتجارة العالمية و واقعها في ظل جائحة كورونا

تمهيد :

عرف الإنسان التجارة منذ القدم ، وكان ذلك وجه مختلفة ختلاف الزمن ، وما أتى به من تطورات في الحياة ، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزا ، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعض جوانبها في هذا المبحث .

المبحث الأول : ماهية التجارة العالمية وأهميتها

المطلب الأول : مفاهيم حول التجارة العالمية :

1. التعريـف :

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة ، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ، ذلك لأن اتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها ، رغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ، إذ أن الدول كالأفراد ليس مكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع ، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة ، يصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلاً (محمود يونس ، 1993، صفحة 12) .

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، إذن فالمقصود لتجارة الخارجية هي :

" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل ". (حمدي عبد العظيم ، 2000، صفحة 13)

و لرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل (عادل أحمد حشيش، 2002، صفحة 12) ، فقد جرت عادة الكثير من الإقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على كيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية (حمدي عبد العظيم ، 2000، صفحة 14):

- ✓ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية ، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم .
- ✓ اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية ، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .
- ✓ التجارة الخارجية تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة ، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- ✓ وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- ✓ إختلاف طرق النقل ، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم لنقل البحري وجزء بسيط منها يتم لنقل البري على عكس التجارة الداخلية .
- ✓ اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية ، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين ، الأسعار ، المنافسة ، الأنظمة المسيرة لأسواق ...إلخ .
- ✓ صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة لتجارة الداخلية .
- ✓ اختلاف طرق وأساليب التمويل .

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :

المعنى الضيق : ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع) .
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع : ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة .
- الصادرات والواردات غير المنظورة .
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال .
- الهجرة الدولية للأفراد .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية". (سامي عفيفي حاتم، 1993، صفحة 36).

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها : " عملية تبادل السلع ماد ً عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات " ، كما خذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعا دولة إلى رعا دولة أخرى ، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغيـر " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغيـر " الواردات غير المنظورة ". (مجدي محمود شهاب وآخرون، 1998، صفحة 19)

2. أهمية التجارة العالمية :

تلعب التجارة الخارجية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة ، والجوانب والمظاهر والأشكال الأساسية لعلاقاتها مع الدول الأخرى ، ويتمثل هذا الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:

1- المجال الإقتصادي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الإقتصادي إلى تحقيق التالي :

✓ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه ، والإستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي .

✓ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات قل تكلفة ، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه. (عبد المطلب عبد الحميد، 2000، صفحة 373)

✓ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي ، يلعب دوراً في ز دة الإستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية ، و لتالي النهوض لتنمية الإقتصادية .

- ✓ تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لإرتباط هذا المؤشر لإمكا ت الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستو ت الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الإستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية. (رشاد العصار وآخرون، 2000، صفحة 16)
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة .
- ✓ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 57).

2- المجال الإجتماعي :

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي :

- ✓ ز دة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الإستهلاك(رشاد العصار وآخرون، 2000، صفحة 13)
- ✓ تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الإقتصادية .
- ✓ الإرتقاء لأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات .
- ✓ إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية و سعار رخيصة نسبياً .
- ✓ التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية .

3- المجال السياسي

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي :

- ✓ تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- ✓ إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .
- ✓ العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود . (رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 58)

3. أسباب قيام التجارة العالمية :

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا لاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتحددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي: (حسام، علي داود اخرون ، 2002، الصفحات 16-17)

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة رتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- السعي إلى ز دة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.

– اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

– الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، بما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق للمستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها. (عبد العزيز ، عبد الرحمان سليمان ، 2004، صفحة 42)

– التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة. (نداء ، محمد الصوص، 2008، صفحة 11)

المطلب الثاني : معايير و ضوابط التجارة العالمية

السياسات التجارة الخارجية :

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو خرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي ، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى بـ " السياسة التجارية " . (عبد الرحمان يسري أحمد، 2001، صفحة 152).

وقد كثر الحديث عن السياسات التجارية عتبارها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة " . (رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 276)

بين من يدافعون عن حماية التجارة الخارجية ، وأولئك الذين يحبذون تحريرها ، وسوف نسلط الضوء على الحجج والأدوات التي يضعها كل من الحمائيين وأنصار حرية التبادل الدولي .

أولا : سياسة الحماية التجارية :

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الإقتصادي. (مصطفى رشدي شيحة ، 1998، صفحة 62).

1- تعريف سياسة الحماية التجارية :

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها :

"تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات وإتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية" (السيد أحمد عبد الخالق، 1999 ، صفحة 137)

2- حجج أنصار سياسة الحماية التجارية :

يدافع المؤيدون عن هذه السياسة لإستناد على عدد من الحجج منها :

1.2- حماية الصناعات الناشئة

تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في إنتاج وتصدير سلع مماثلة ، قد اكتسبت خبرة لا يمكن توفرها في بداية قيام الصناعات .

2.2- معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف

الحماية التجارية تحد من الواردات ، و لتالي ترفع من مستوى الإستثمار ، فإقامة المشاريع تعطي فرصة للعمل وبذلك تشغل الأيدي العاملة المتاحة ، فيتم القضاء على البطالة أو التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة . (محمد خالد الحريري ، 1977، صفحة 202)

3.2- علاج العجز في ميزان المدفوعات

إن إتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات يساعد على تحسين العجز في ميزان المدفوعات .

4.2- زيادة إيرادات الدولة العامة

من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية ، التي تفرضها سياسة الحماية . (عبد المطلب عبد الحميد، 2000، صفحة 212)

5.2- مكافحة سياسة الإغراق

تلجأ بعض الشركات الأجنبية لإحتكار الأسواق الخارجية ، إلى بيع منتجاتها سعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم ، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض الربح ، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق اتباع سياسة الحماية التجارية .

6.2- تحقيق الإستقرار الإقتصادي

إن سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع ، أي تنويع هيكلها الإنتاجي ، ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في ثيرها على الناتج القومي أو الصادرات ، ومن ثم مواجهة أخطار الأزمات الإقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر . (عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس، 1996، صفحة 277)

7.2- إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

تشجع سياسة الحماية على إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الإستثمار المباشر ، تجنباً للرسوم الجمركية المفروضة التي تعرقل إنتقال السلع ، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على ز دة الدخل القومي. (زينب حسين عوض ، 1998، صفحة 295)

3- أدوات سياسة الحماية التجارية :

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسيةكـمـلـيـلي :

3. 1- الأدوات السعرية :

يظهر أثر هذا النوع من الأدوات الحمائية على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وأهمها :

3. 1-1 الرسوم الجمركية :

وهي مبالغ تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا

(واردات) أو خروجا (صادرات) ، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية ، وتصنف الرسوم الجمركية وفقاً لعدة معايير منها :

ـمن حيث كيفية تقديرها: تصنف إلى ما يلي

أ- الرسوم القيمية : تعبر عن نسبة مئوية إلى قيمة السلعة المستوردة ، وتفرض عادة لتحديد حجم الواردات .

ب- الرسوم النوعية : يقدر هذا النوع من الرسوم على أساس الخصائص المادية للسلعة (الوزن ،الحجم ... إلخ) .

حسب الهدف منها

تصنف إلى ما يلي :

أ- الرسوم المالية : تفرض قصد تحقيق إيراد مالي للدولة .

ب- الرسوم الحمائية : تهدف لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية .

ج- حسب حرية الدولة في فرضها نميز ما يلي :

التعريفة المستقلة : تنشأ من إدارة تشريعية داخلية .

التعريفة الإتفاقية : تكون بموجب إتفاق دولي مع دول أخرى .

3. 1-2 الإعانات :

تقدم إعا ت التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم ، وقد تقدم الإعا ت بشكل مباشر أي بدفع مبلغ نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح بعض الإمتيازات وتدعيم المركز الإقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية ، وعادةً ما يقابل دعم الدولة لصادراتها لمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقلل أهمية الإعا ت المقدمة . (زينب حسين عوض ، 1998، الصفحات 297-302)

3. 1-3 الإغراق :

يعرف نظام الإغراق نه بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الدولية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها ، أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة المماثلة ، فالهدف الأساسي للإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخفض كفيل لتأثير على المنافسين في تلك الأسواق ، وقد جرت العادة في هذا الشأن على التمييز بين أنواع ثلاثة من الإغراق :

أ- الإغراق العارض :

يفسر هذا النوع بظروف استثنائية طارئة ، كالرغبة في التخلص من سلعة معينة في نهاية الموسم(رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 302)

ب- الإغراق قصير الأجل :

وهو يهدف إلى غرض معين وينتهي بتحقيق هذا الغرض ، ومثال ذلك خفض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية وتثبيت أقدام المغرق فيها ، كما يمكن أن يهدف إلى القضاء على المنافسة أو الحفاظ على حصة في سوق أجنبية أو أن يعمل على مواجهة إغراق مطبق في الإتجاه المعاكس .

ج- الإغراق الدائم:

ويتعلق الأمر في هذه الحالة بسياسة دائمة لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل الخسائر ، ويفترض الإغراق الدائم وجود إحتكار في السوق الوطنية والإحتكار يعتمد عادة على وجود حماية يتقي بها شر المنافسة الأجنبية. (عادل أحمد حشيش، 2002، صفحة 267)

3. 1-4 الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة:

تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الإستيراد بواسطتها ، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها ، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية . (عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس، 1996، صفحة 269)

كما قد تعمد بعض الدول إلى التغيير في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى ، والذي يعني تغييراً في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول ، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات ، ففي حالة تغيير سعر الصرف لإنخفاض فهذا يعني إنخفاض الأسعار الوطنية مقومة لعملة الأجنبية وإرتفاع الأسعار الخارجية مقومة لعملة الوطنية مما ينقص للواردات. (السيد أحمد عبد الخالق، 1999 ، الصفحات 164-165)

3. 2 – الأدوات الكمية :

يعد نظام الحصص وتراخيص الإستيراد من أهم الأدوات الحمائية الكمية .

3. 2-1 نظام الحصص :

يعمل هذا النظام على تحديد الكميات والقيم المسموح تبادلها مع طرف أجنبي ، ويخص هذا القيد عادة الواردات ، وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- نظام الحصة الإجمالية :

حيث تحدد الدولة الكمية الكلية التي تسمح ستيرادها من السلع خلال مدة معينة وذلك دون توزيع ما بين الدول المصدرة أو تقسيم ما بين المستوردين الوطنيين .

ب- نظام الحصة الموزعة :

حيث تقوم الدولة بتوزيع كمية الحصة ما بين مختلف الدول المصدرة للسلعة ، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح ستيرادها من السلع خال المدة المحددة .

ج. نظام الحصة الضريبية :

تفرض الدولة ضريبة جمركية بسعر منخفض على كمية محددة من السلع المستوردة خلال مدة معينة ، أما ما يستورد ز دة عن هذه الكمية خلال المدة المذكورة فتطبق عليه ضريبة جمركية أكثر ارتفاعا . (عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية ، 1997، صفحة 340)

3. 2-2 تراخيص الإستيراد:

يقترن تطبيق هذا النظام بنظام الحصص ، حيث تعمد دولة الحصة إلى تقسيم الحصة الكلية المسموح ستيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في إستيرادها ، وتقوم دولة الحصة بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين ، فقد يكون ذلك على أساس الإسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة ، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر وكذلك إذا أرادت وضع رقابة على مستوردي السلعة.

غير أنه يؤخذ على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد أنه يفتح المجال لانتشار الفساد والرشوة للحصول على حصة أكبر ، ويتيح الفرصة للمتاجرة في تراخيص الاستيراد بدل الإنشغال في الاستيراد الفعلي . (عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية ، 1997، صفحة 340)

3.3 الأدوات التنظيمية:

تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية ستعمال أدوات تنظيمية ، ومن أهم صور هذه الأدوات ما يلي :

3. 3-1 المعاهدات التجارية:

هي معاهدات يتم التوصل إليها ساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة لمثل والدول الأولى لرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف لث .

3. 3-2 الإتفاقيات التجارية:

هي إتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة ، كما تتميز نها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها ، والمزا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

3. 3-3 إتفاقيات الدفع :

وهي عادة مقترنة لإتفاقيات التجارية ، وقد تكون منفصلة عنها ، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والإلتزامات المالية بين دولتين ، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل ، كيفية تسوية الإلتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية ، تحديد سعر الصرف ، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...إلخ .

هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية ، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية . (السيد أحمد عبد الخالق، 1999 ، صفحة 170)

ثانيا : ضوابط الحرية التجارية :

تتلخص فكرة هذه السياسة في ضرورة إزالة كل القيود والعقبات المفروضة على التجارة بين المقيمين في الدول المختلفة (عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس، 1996، صفحة 244)، وقد دت هذه الساسة منذ ظهورها بحق الأفراد والمؤسسات في القيام لنشاط الإقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكم عن التداخل كلما أمكن ذلك . (عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية ، 2000، صفحة 413)

1-تعريف سياسة الحرية التجارية :

تعرف سياسة الحرية التجارية نها " تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحفيق القيود على علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي " . (السيد أحمد عبد الخالق، 1999 ، صفحة 249)

2-حجج أنصار سياسة الحرية التجارية :

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بوجوب القيام لمبادلات الدولية في نظام دولي خال من القيود والعراقيل إستناداً إلى مجموعة من الحجج أهمها :

2. 1 الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية ، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها . (رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، 2000، صفحة 287)

2. 2 الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية:

إستناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى إنخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة ، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها لمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى ز دة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع .

2. 3 الحرية حافز للتقدم الفني:

تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة ، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم ، ويؤدي هذا إلى الإبتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة .

2. 4 الحرية تحد من قيام الإحتكارات:

لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده ، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع سعار منخفضة ليمنع إستغلال المنتج المحلي له .

2. 5 الحرية تساعد على إرتفاع الإنتاج :

يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة ، فإذا كان الطلب المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي ، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وز دة الإنتاج . (عادل أحمد حشيش، 2002، الصفحات 215-216)

3. أدوات سياسة الحرية التجارية:

تتحول معظم دول العالم إلى سياسة الحرية التجلبية خاصةفي ظل لجات سلبقاً (المنظمة العالمية للتجارة حالياً) وتنفذ في الكثير منها ما يسمى ببرامج الإصلاح الإقتصادي التي يمثل تحرير التجارة الخارجية فيها أحد الجوانب المحورية ، و لتالي فالأدوات المستخدمة لهذا التحول معاكسة تماماً لأدوات سياسة الحماية التجارية .

وفيما يلي بعض أدوات سياسة الحرية التجلبية :

1.3 التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:

إن برامج الإصلاح الإقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات (1947) وحتى إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1995) ، إتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية ، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيداً عليها ، إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق .

2.3 حوافز التصدير:

وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة عا ت التصدير حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية ، حيث يمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، تحرير واستقرار سعر الصرف ، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لز دة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات ، خفض تكاليف تمويل الصادرات ، إلغاء حصص الصادرات ، ضمان الصادرات وإيجاد نظام كفء للتأمين عليها .

3. 3 تحرير التعامل في الصرف الأجنبي

ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي ، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي ، كذلك فإن تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي .

3. 4 إزالة القيود الكمية المباشرة

في ظل سياسة الحرية التجارية ، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص ، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة . (عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية ، 1997، صفحة 345)

3. 5 التكامل الإقتصادي الدولي

يعرف التكامل الإقتصادي على أنه "العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الإقتصادي " . (رعد حسن الصرن ، 2001، صفحة 234)

وتتجسد الأدوات التنظيمية لسياسة الحرية التجارية في أشكال التكامل الإقتصادي التي من بينها:

أ- مناطق التجارة الحرة

وتتميز نها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء ولكن مع احتفاظ كل عضو قليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج ويلاحظ في هذا الصدد أن تحرير المبادلات يقتصر على المنتجات الوطنية أي المنتجات التي يكون مصدر إنتاجها في إقليم أحد الأعضاء ، الأمر الذي يثير بطبيعة الحال مشكلة التعرف على مصدر السلع ، والبت في مدى غلبة العناصر الوطنية فيها على العناصر الأجنبية . (عادل أحمد حشيش، 2002، صفحة 288)

ب- الاتحاد الجمركي

يتضمن الاتحاد الجمركي التعرض للمعادلة التالية :

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي .

ويتضمن الاتحاد الجمركي أيضا الإجراءات التالية :

- ✓ إزالة كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد ،وبذلك يتشابه مع منطقة التجارة الحرة.
- ✓ إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي .
- ✓ تعديل الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد.
- ✓ الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي .

ج- السوق المشتركة

يتضمن مفهوم السوق المشتركة المعادلة التالية :

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحديد انتقال عناصر الإنتاج .

نستنتج من المعادلة السابقة التالي :

- ✓ تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق ، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترضها .
- ✓ كشف الوسائل الخاصة بمبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء ، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية ز دة إنتاجها ، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود ، و لتالي انتقال رؤوس الأموال بشكل واسع .

د- الاتحاد الاقتصادي:

يتضمن الاتحاد الإقتصادي المعادلة التالية :

الاتحاد الإقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء .

نستنتج من المعادلة السابقة أن الاتحاد الإقتصادي يجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من جهة ، وتحقيق أدنى حد من تنسيق السياسات الإقتصادية بهدف إزالة التمييز الذي يعود إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من جهة أخرى .

هـ - التكامل النقدي:

يعرف التكامل النقدي على أنه " مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملية مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء".

وبذلك يعد التكامل النقدي أهم الترتيبات التنظيمية التي تؤدي إلى خلق فعاليات جديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية ، بما فيها المبادلات وانتقال العمال ورؤوس الأموال دوليا .

نستنتج من التعريف السابق ما يلي :

- ✓ أهمية وجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة الجديدة ، وقد خذ شكل بنك مركزي .
- ✓ اختفاء جميع أشكال الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقد ، إذ أن وجود أي شكل من أشكال رقابة الصرف سيتعارض مع متطلبات التحويل من عملة إلى أخرى .

وهكذا فإن الربط بين العملة المشتركة والتكامل النقدي من شأنه أن يتيح إقامة التكامل النقدي الكلي الذي هو أعلى مراحل التكامل النقدي . (رعد حسن الصرن، 2000، صفحة 234)

المطلب الثالث : آثار و مخاطر المبادلات التجارية الدولية

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف ، فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :

1- عوامل طبيعية :

1. 1- سوء توزيع الموارد الطبيعية :

بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية ، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين ، فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية ، أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها ، بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي، لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من ريخها خاضعة للإستعمار الأجنبي . (زينب حسين عوض ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، صفحة 48)

2.1- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها:

والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق ثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية لنسبة للدولة لإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزا الإنتاج الكبير . (مجدي محمود شهاب، 1996، صفحة 79)

1. 3- المناخ :

المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة ، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى ، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي،فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة ، إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية. (عادل أحمد حشيش، 2002، صفحة 29)

2- عوامل إقتصادية:

1.2- التكاليف والأسعار:

بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة لتبادل على مستوى العالم ، حيث أن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى ز دة أسعارها ، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع سعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف و الأسعار المرتفعة ، أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية لسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

2.2- الجودة:

يرتبط هذا العامل لمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة لتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

3.2- التخزين:

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية ، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع ، نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح لبقاء فترة أطول .

4.2- التمويل:

إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل ،فإذا وجدت المؤسسات المالية و البنوك على مستوى العالم ، فإن هذا يؤدي إلى ز دة حجم التجارة الخارجية في السلع و الخدمات ،أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

5.2- الندرة النسبية:

بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع و الخدمات لدى الدول يتناسب مع إحتياجاتها الخاصة ، فالتفاوت بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع و الخدمات يولد حاجة الدولة لإستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

6.2- الرواج والكساد الإقتصادي:

فالرواج الإقتصادي يؤدي إلى إنتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول ، و لتالي ز دة حجم التجارة الخارجية ، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد إقتصادي. (حمدي عبد العظيم ، 2000، صفحة 22)

7.2- نفقات النقل:

تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية،حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل و انخفاض نفقاته لنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية دخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا . (زينب حسين عوض ، 1998، صفحة 66)

3- عوامل أخرى:

1.3- الظروف السياسية:

يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية ، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين .

3. 2- الإجراءات الإدارية :

ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك ، وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة . (حمدي عبد العظيم ، 2000، صفحة 22)

3. 3- القوانين والتشريعات :

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة ، تعمل على تقييده بدرجة أو خرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي . (زينب حسين عوض ، 1998، صفحة 66)

3. 4- الإضرابات العمالية :

تؤدي الإضرا ت العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له ، وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف لنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات .

3. 5- اختلاف الأذواق:

تنشأ الإختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الإجتماعية ، واختلاف الأد ن والعقائد أو إختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والإتجاهات الثقافية ، ومعرفة الأفراد بتلك الإختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها لسلع الأجنبية ، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات و لتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية . (حمدي عبد العظيم ، 2000، صفحة 23)

ثانيا : مخاطر التجارة الخارجية:

إن النشاطات الإقتصادية المتزايدة والتي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر ، ويمكن تعريف الخطر " نه الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل والقصير " . (طلعة أسعد عبد الحميد، 1998، صفحة 227)

هده المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط، بل كذلك الظروف الإقتصادية والسياسية للبلدين، وفيما يلي سوف نعرض أهم هده المخاطر:

1- خطر عدم التسديد :

وهو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتان:

- ✓ المستورد غير قادر على تطبيق ما عليه من إلتزامات في العقد.
- ✓ المستورد يرفض الدفع بدون أي سبب شرعي.

- فالحالة الأولى تعني عدم إمكانية المستورد على الدفع
- والحالة الثانية هي رفض المشتري تطبيق العقد وعليه يقسم خطر عدم التسديد إلى :

أ. خطر العجز البسيط:

هو رفض المشتري الدفع عند ريخ الإستحقاق ، في هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى " الأجل المَ ًشكل للكارثة " و هي عادة ستة أشهر ، هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعو ت أو مشاكل البيروقراطية.

ب. خطر عدم القدرة على الوفاء

راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ إلتزاماته ،وهذا يكون في حالة الإعتراف قانونيا فلاس المشتري .(Ben Mansour Hacene, pp. 10-11).

2-خطر الصرف

يعرف خطر الصرف نه « الخطر المرتبط لعمليات التي تجري لعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية » . (Paule Grand Jean , 1995, p. 12)

ويترجم خطر الصرف حدى حالتين : ربح أو خسارة،مخاطر الصرف المقصودة هنا هي لطبع خسارة سعر الصرف ، التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

أ . خطر الصرف بالنسبة للمستورد

المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

ب.خطر الصرف بالنسبة للمصدر :

يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية ،فإذا إنخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة لعملة الوطنية للمصدر ، فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الإتفاق عليها و لتالي سيتحمل خسارة الصرف . (Farouk Bouyacoub , 2000, p. 262)

3-الخطر الإقتصادي:

وهو خطر متعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة (Ben Mansour Hacene, pp. 14-20) ، مثل ارتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير ، حيث أن ارتفاع سعر الشراء قد يدفع لمؤسسة المصدرة إلى البيع لخسارة .

4-المخاطر السياسية والمشابهة لها:

وهي بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ولكن في الحقيقة،كلمة المخاطر السياسية تغطي مجالا واسعا مثل عجز المدين العمومي ، خطر الكوارث ،خطر عدم التحويل...إلخ.

أ. عجز المدين العام

في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة ، تضم معها المؤسسات العمومية ، هيئات الدولة ، الجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى ،هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند ريخ الإستحقاق دون سبب حقيقي.

ب. خطر الكوارث

تنقسم عادة إلى فئتين ، تلك الناتجة من أعمال الإنسان ، وتلك الناتجة من الكوارث الطبيعية ، من بين هذه الأخيرة هناك الفيضا ت، الزلازل ، البراكين ، وهذه الظواهر درة لكن متوقعة ، ومن بين المخاطر الناتجة عن الإنسان هناك الحروب الأهلية ، الثورات ....

ج. قرارات حكومية

يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد، من بين هذه القرارات :

- ✓ نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد، و لتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.
- ✓ إلغاء رخص الاستيراد أو تقليصها من حية كمية السلع المستوردة .
- ✓ رفض التعامل مع بلد معين .

د. خطر عدم التحويل

يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها ، ويكون نتيجة ظروف سياسية ، أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو جيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج . (CAGEX , 1997)

المبحث الثاني : خلفية نظرية عن مفهوم فيروس كورونا كوفيد 19

المطلب الأول : التطور التاريخي لفيروس كورونا 19

1- تعريف : فيروسات كورو هي عائلة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا مثل الزكام والالتهاب التنفُّسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفُّسية (ميرس). في عام 2019، اُكتشِف نوع جديد من فيروسات كورو تسبب في تفشي مرض كان منشأه في الصين.

يُعرَف الفيروس سم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورو 2 (سارس-كوف-2). ويُسمَّى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورو المستجد 2019 (كوفيد 19). في مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورو (كوفيد 19) قد أصبح جائحة عالمية.

تعكف مجموعات الصحة العامة، ومن بينها مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولا ت المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على متابعة جائحة كوفيد 19 ونشر آخر المستجدات على مواقعها عبر الإنترنت. كما أصدرت هذه المنظمات توصيات حول الوقاية من الفيروس المسبب لمرض كوفيد 19 وعلاجه.

2- الأعراض:

قد تظهر مؤشرات مرض فيروس كورو المستجد 2019 (كوفيد 19) وأعراضه بعد يومين إلى 14 يومًا من التعرُّض له. وتسمى هذه الفترة التي تلي التعرُّض للفيروس وتسبق ظهور الأعراض بفترة الحضانة. يظل مكانك نشر عدوى فيروس كوفيد 19 قبل أن تظهر عليك الأعراض. وقد تشتمل مؤشرات المرض والأعراض الشائعة:

- الحُمَّى
- السعال
- الشعور لتعب

قد تتضمن الأعراض المبكرة لفيروس كوفيد-19 فقدان حاسة التذوق أو الشم. (انظر الي الرابط، 2022)

https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963

ومن الأعراض الأخرى ما يلي:

- ضيق النفس أو صعوبة في التنفس
- آلام في العضلات
- القشعريرة
- التهاب الحلق
- سيلان الأنف

- الصداع
- ألم الصدر
- احمرار العين (التهاب الملتحِمة)
- الغثيان
- القيء
- الإسهال
- الطفح الجلدي

ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض. يُصاب الأطفال عراض مشابهة لأعراض البالغين، ويُصابون عمومًا بتوعك خفيف. ومن الممكن أن تتراوح حدة أعراض كوفيد 19 بين خفيفة جدًّا إلى حادة. فبعض الأشخاص لا يُصابون سوى عراض قليلة. وقد لا يُصاب آخرون ي أعراض على الإطلاق، ومع هذا فيمكنهم نشر المرض (نقل المرض دون ظهور الأعراض عليهم). وقد تتفاقم الأعراض، مثل ضيق النفس والتهاب الرئة لدى بعض الأشخاص بعد بداية ظهور الأعراض سبوع تقريبًا.

تصيب أعراض كوفيد 19 بعض الناس لمدة تزيد عن أربعة أسابيع بعد التشخيص. ويُشار إلى هذه المشاكل الصحية أحياً سم حالات ما بعد كوفيد 19. ويُصاب بعض الأطفال بمتلازمة التهاب الأجهزة المتعددة، وهي متلازمة يمكنها أن تؤثر في عدد من الأعضاء والأنسجة، بعد عدة أسابيع من الإصابة بفيروس كوفيد 19. وفي حالات درة، قد يُصاب بعض البالغين بهذه المتلازمة أيضًا. (انظر الي الرابط، 2022)

تزداد مخاطر الإصابة عراض حادة جراء الإصابة بفيروس كوفيد-19 لدى كبار السن، وتزداد المخاطر مع التقدم في العمر. وقد تزداد خطورة المرض أيضًا لدى المصابين بحالات مرضية أخرى. هناك حالات مرضية معينة قد تزيد من خطر الإصابة عراض حادة نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19، والتي تتضمن:

- أمراض القلب الخطيرة، مثل فشل القلب أو مرض الشر ن التاجي أو اعتلال عضلة القلب
- السرطان
- داء الانسداد الرئوي المزمن
- الإصابة بداء السكري من النوع الأول أو الثاني
- السمنة
- ارتفاع ضغط الدم
- التدخين
- مرض الكلى المزمن
- مرض الخلا المنجلية أو الثلاسيمية
- ضعف الجهاز المناعي الناتج عن زراعة الأعضاء المصمتة وزراعة نخاع العظم

- الحمل
- الربو
- الأمراض الرئوية المزمنة، مثل التليف الكيسي أو فرط ضغط الدم الرئوي
- أمراض الكبد
- الخَرَف
- متلازمة داون
- ضعف الجهاز المناعي الناتج عن زراعة نخاع العظم أو فيروس نقص المناعة البشري أو بعض الأدوية
- الحالات المرضية المتعلقة لدماغ والجهاز العصبي، مثل السكتات الدماغية
- اضطرا ت إساءة استخدام الأدوية (انظر الي الرابط، 2022)

ولا تشمل هذه القائمة جميع الأعراض. وهناك حالات مرضية أخرى قد تزيد من خطر الإصابة عراض حادة نتيجة للعدوى بفيروس كوفيد 19.

3-الأسباب:

يحدث مرض فيروس كورو 2019 (كوفيد 19) نتيجة الإصابة بعدوى فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورو 2، أو ما يسمى سارز-كوف-2.

ينتشر الفيروس المسبب لمرض كوفيد 19 بسهولة بين الناس. فقد أظهرت البيا ت أن فيروس كوفيد 19 ينتقل بشكل رئيسي من شخص لآخر بين الأشخاص الذين يتعاملون عن قرب (ضمن مسافة ستة أقدام أو مترين). وينتشر الفيروس عن طريق الرذاذ التنفسي الذي يخرج من الشخص المصاب لفيروس حين يسعل أو يعطس أو يتنفس أو يغني أو يتحدث. فربما يستنشق الشخص القريب منه هذا الرذاذ أو يدخل إلى فمه أو أنفه أو عينيه.

في بعض الحالات، من الممكن أن ينتشر فيروس كوفيد 19 عندما يتعرض الشخص لقطرات صغيرة جدًا أو بقا رذاذ تظل عالقة في الهواء لعدة دقائق أو ساعات، وهذا يُسمى نقل العدوى عبر الهواء.

ويمكن للفيروس أن ينتشر أيضًا إذا لمست سطحًا يغطيه الفيروس ثم لمست فمك أو أنفك أو عينيك. ولكن احتمال الخطر في هذه الحالة يكون منخفضًا.

يمكن أن ينتقل فيروس كوفيد 19 من شخص مصاب لا تظهر عليه أعراض. وهذا يسمى الانتقال دون أعراض. ويمكن أن ينتقل فيروس كوفيد 19 أيضًا من شخص مصاب ولم تظهر عليه الأعراض بعد. وهذا يسمى الانتقال السابق للأعراض.

من الممكن أن تصاب بفيروس كوفيد 19 مرتين أو أكثر، لكن هذا غير شائع.

حين تنشأ طفرة جديدة واحدة أو أكثر لفيروس ما، يُطلق عليها اسم سلالة متحورة من الفيروس الأصلي. وفي الوقت الحالي، حدد مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها سلالتين مختلفتين من الفيروس الذي يسبب مرض كوفيد 19 بصفتهما مدعاة للقلق. وهما متحور "دلتا" (B.1.617.2) ومتحور "أوميكرون" (B.1.1.529). وتتسم عدوى متحور "دلتا" نها أكثر قدرةً على الانتقال من

شخص لآخر مقارنةً لمتحورات السابقة، كما أنه قد يسبب حالات مَرَضية أكثر خطورة. أما عدوى متحور "أوميكرون" فتنتشر بسهولة أكبر من المتحورات الأخرى، بما فيها متحور "دلتا". لكن أعراضه أقل حدة.

4- عوامل الخطورة:

تشمل عوامل الخطورة الأخرى المرتبطة لتعرض لعدوى كوفيد 19:

- المخالطة اللصيقة (ضمن مسافة 6 أقدام أو 2 متر) مع أي شخص مريض أو مصاب بكوفيد 19
- التعرض لسعال أو عطاس شخص مصاب

5- المضاعفات:

على الرغم من أن أعراض معظم المصابين بكوفيد 19 تتراوح بين خفيفة إلى معتدلة، يمكن أن يسبب المرض مضاعفات طبية شديدة وأن يؤدي إلى الوفاة لنسبة لبعض الأشخاص. إن كبار السن أو من لديهم مشاكل صحية أصلًا أكثرُ عرضة للإصابة لمرض الشديد عند العدوى بكوفيد 19. (انظر الي الرابط، 2022)

يمكن أن تتضمن المضاعفات ما يلي:

- التهاب الرئة ومشاكل التنفس
- فشل عدة أعضاء في الجسم
- مشاكل القلب
- حالة رئوية حادة تؤدي إلى انخفاض كمية الأكسجين القادمة من خلال مجرى الدم نحو أعضائك (متلازمة الضائقة التنفسية الحادة)
- الجلطات الدموية
- إصابة حادة لكلى
- التها ت فيروسية وبكتيرية إضافية

6- الوقاية:

صرحت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية لاستخدام الطارئ لبعض لقاحات كوفيد 19 داخل الولا ت المتحدة. وقد اعتمدت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية استخدام لقاح فايزر-بيونتك المضاد لفيروس كوفيد-19 الذي أصبح يُعرف سم Comirnaty الآن، لوقاية الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 16 عامًا أو أكثر من الإصابة بمرض كوفيد-19. ومنحت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية ترخيصًا لاستخدام الطارئ للقاح فايزر-بيونتك المضاد لفيروس كوفيد 19 أيضًا للأطفال من سن 5 أعوام إلى 15 عامًا. اعتمدت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية استخدام لقاح موديرنا المضاد لفيروس كوفيد 19، الذي أصبح يُعرف سم سبايكفاكس، لوقاية الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا أو أكثر من الإصابة بمرض كوفيد 19.

يساعد اللقاح على وقايتك من الإصابة بفيروس كوفيد-19 أو حمايتك من التعرض لمضاعفات خطيرة في حال الإصابة بفيروس كوفيد-19. لإضافة إلى ذلك، يمكن أن يمنحك لقاح كوفيد-19 حماية أفضل من الحماية التي تحصل عليها جراء الإصابة

لفيروس. أظهرت دراسة حديثة أن الأشخاص الذين لم يتلقوا اللقاح وسبقت لهم الإصابة بفيروس كوفيد-19 والتعافي منه، تزيد نسبة احتمالية إصابتهم بفيروس كوفيد-19 مرة أخرى أكثر من ضعفي مثيلتها لدى الأشخاص الذين حصلوا على الجرعات الكاملة للقاح.

إذا تلقيت جرعات اللقاح لكامل، فيمكنك العودة مان أكبر إلى ممارسة العديد من الأنشطة التي ربما كان يتعذر عليك ممارستها بسبب تفشي الو ء. ولكن إذا كنت موجودًا في منطقة بها عدد كبير من حالات كوفيد 19 الخاضعة للعلاج في المستشفيات أو حالات الإصابة الجديدة به، فيوصي مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها رتداء الكمامة في الأماكن العامة المغلقة. لن تُعتبر متلقيًا اللقاح كاملاً إلا بعد مرور أسبوعين على تلقي الجرعة الثانية لأحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لفيروس كوفيد 19، أو بعد مرور أسبوعين على تلقي جرعة واحدة من لقاح نسن/جونسون آند جونسون المضاد لفيروس كوفيد 19. وتعتبر متلقيًا أحدث جرعات اللقاحات إذا كنت قد تلقيت جميع جرعات اللقاحات المضادة لكوفيد 19 الموصى بها، بما في ذلك الجرعات المعززة في مواعيدها.

يُنصح من سبق لهم الحصول على اللقاح، لكن ربما لم تتكون لديهم استجابة مناعية قوية بما يكفي، بتلقي جرعة أساسية إضافية من اللقاح المضاد لكوفيد 19.

وفي المقابل، يُنصح بجرعة معزِّزة لمن سبق لهم الحصول على اللقاح وضعفت استجابتهم المناعية بمرور الوقت. تشير الأبحاث إلى أن تلقّي جرعة معزِّزة من اللقاح قد يقلل من مخاطر التعرض للعدوى والإصا ت الحادة بفيروس كوفيد 19.

يجب على المصابين بضعف متوسط أو شديد في الجهاز المناعي تلقي جرعة أساسية إضافية وجرعة معززة من اللقاح.

يوصي مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها بتلقي جرعات إضافية وجرعات معززة من لقاحات كوفيد 19 في حالات محددة:

- الجرعة الإضافية. يوصي مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها بجرعة لثة من لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال لفيروس كوفيد 19 لبعض الأشخاص الذين يشكون من ضعف في جهاز المناعة، مثل أولئك الذين خضعوا لعمليات زرع أعضاء. وذلك نظرًا لأن تلقي جرعتين فقط من لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال لفيروس كوفيد 19 قد لا يوفر مناعة كافية للمصابين بضعف في المناعة. لذا يمكن أن تؤدي الجرعة الإضافية إلى تعزيز الحماية ضد فيروس كوفيد 19.

يجب إعطاء الجرعة الثالثة بعد 28 يومًا على الأقل من الجرعة الثانية من لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال لفيروس كوفيد 19. ويجب أن تكون الجرعة الإضافية من نفس نوع الجرعتين الأخريَين من لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال لفيروس كوفيد 19 اللتين أُعطيتا لك. أما إذا كنت لا تعرف اسم اللقاح الذي تلقيته، فيمكنك تلقي أي نوع من لقاح الحمض النووي الريبوزي المرسال لفيروس كوفيد 19 كجرعة لثة. (انظر الي الرابط، 2022)

- الجرعة المعززة. إذا كان عمرك 12 عامًا أو أكثر، وتلقيت جرعتين من لقاح فايزر-بيونتك المضاد لفيروس كوفيد 19، ومرت على ذلك فترة لا تقل عن 5 أشهر، فينبغي لك تلقي جرعة معززة واحدة. ينبغي أن تكون الجرعة المعززة للمراهقين من عمر 12 عامًا حتى 17 عامًا من لقاح فايزر-بيونتك المضاد لفيروس كوفيد 19 فقط. أما لنسبة إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 عامًا أو أكثر، يفضل في معظم الحالات أن يتلقوا جرعات معززة من لقاح فايزر بيونتك أو لقاح مودير المضادين لفيروس كوفيد 19.

إذا كان عمرك 18 عامًا أو أكثر، وتلقيت جرعتين من لقاح موديرنا المضاد لفيروس كوفيد 19، ومرت على ذلك فترة لا تقل عن 5 أشهر، فينبغي لك تلقي جرعة معززة واحدة. في معظم الحالات، يفضل أن تكون الجرعات المعززة من لقاح فايزر– بيونتك أو لقاح موديرنا المضادين لفيروس كوفيد 19.

إذا كان عمرك 18 عامًا أو أكثر، وحصلت على جرعة واحدة من لقاح جونسون/جونسون آند جونسون المضاد لفيروس كوفيد 19 ومر على ذلك فترة لا تقل عن شهرين، فينبغي لك أيضًا تلقي جرعة معززة واحدة. وفي معظم الحالات، يفضل أن تكون الجرعات المعززة من لقاح فايزر– بيونتك أو لقاح موديرنا المضادين لفيروس كوفيد 19.

وكذلك يمكن للنساء الحوامل تلقي حقنة معززة من اللقاح المضاد لمرض كوفيد 19.

إذا كنت مصاً بضعف في الجهاز المناعي، وكنت قد تلقيت جرعتين من أحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لكوفيد 19 وجرعة أولية إضافية، ومرت ثلاثة أشهر على الأقل منذ تلقي الجرعة الإضافية، فينبغي لك تلقي جرعة معززة واحدة. ويفضّل تلقي أحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لكوفيد 19.

إذا كنت مصاً بضعف في الجهاز المناعي، وكنت قد تلقيت جرعة واحدة من لقاح جونسون/جونسون آند جونسون المضاد لكوفيد 19 وجرعة أولية إضافية من أحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لكوفيد 19، ومر شهران على الأقل منذ تلقي الجرعة الإضافية، فينبغي لك تلقي جرعة معززة واحدة. ويفضّل تلقي أحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لكوفيد 19.

- الجرعة المعززة الثانية. يوصى بأن يتلقى بعض المصابين بضعف في جهاز المناعة ممن يبلغون من العمر 50 عامًا أو أكثر جرعة معززة ثانية من أحد لقاحات الحمض النووي الريبوزي المرسال المضادة لكوفيد 19. يمكن إعطاء هذه الجرعة المعززة الثانية للمؤهلين لها بعد أربعة أشهر من تلقي الجرعة المعززة الأولى من أي لقاح معتمد أو مصرح به مضاد لفيروس كوفيد 19.

صرحت أيضًا إدارة الغذاء والدواء الأمريكية باستخدام الأجسام المضادة أحادية النسيلة المكونة من تيكساجيفيماب و سيلجافيماب (Evusheld) للوقاية من فيروس كوفيد 19 لدى بعض الأشخاص ذوي الأجهزة المناعية الضعيفة أو من لديهم ربما للإصابة بتفاعلات تحسسية شديدة للقاح كوفيد 19.

هناك العديد من الخطوات التي يمكنك اتخاذها لتقليل احتمالية الإصابة بعدوى فيروس كوفيد 19 وتقليل احتمالية نقله إلى الآخرين. توصي منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها باتباع التدابير التالية:

- تلقي اللقاحات. يقلل تلقي لقاحات فيروس كوفيد 19 من احتمالات الإصابة به ونقله للآخرين.
- تجنب المخالطة اللصيقة (أي في نطاق 6 أقدام أو مترين تقريبًا) مع أي شخص مريض أو ظهرت عليه أعراض المرض.
- حافظ على مسافة (6 أقدام أو مترين تقريبًا) بينك وبين الآخرين عند وجودك في الأماكن العامة المغلقة إذا كنت لم تتلق اللقاح كاملا. وتبرز أهمية ذلك خاصةً في حالة زيادة احتمال الإصابة بالمرض الشديد. ضع في اعتبارك أن بعض الأشخاص قد يكونون مصابين بفيروس كوفيد–19 وينشرونه للآخرين، حتى لو لم تظهر عليهم أي أعراض أو لا يعرفون أنهم مصابون بفيروس (كوفيد 19).
- تجنَّب التجمعات والأماكن المغلقة عديمة الهواء (سيئة التهوية). (انظر الي الرابط، 2022)

- اغسل يديك كثيرًا لماء والصابون لمدة لا تقل عن 20 نية، أو استخدم معقم يدين كحوليًا لا تقل نسبة الكحول فيه عن 60%.
- ارتدِ الكمامة في الأماكن المغلقة العامة إن كنت موجودًا في منطقة سجلت عددًا كبيرًا من حالات الإصابة بكوفيد 19 الخاضعة للعلاج في المستشفيات أو حالات الإصابة الجديدة به سواءً حصلت على التطعيم أم لم تحصل عليه. يُوصي مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها لارتداء المستمر للكمامات التي توفر أقصى قدر ممكن من الوقاية، وأن تكون محكمة على الوجه ومريحة.
- غطِّ فمك وأنفك بمرفقك أو بمنديل عند السعال أو العطس. وتخلص من المناديل المستعملة. ثم اغسل يديك على الفور.
- لا تلمس عينيك أو أنفك أو فمك.
- تجنب مشاركة الأطباق والأكواب والمناشف وأغطية الفراش وغيرها من الأغراض المنزلية مع الآخرين إذا كنت مريضًا.
- احرص على تنظيف الأسطح شائعة الاستخدام، مثل مقابض الأبواب ومفاتيح الإضاءة والأجهزة الإلكترونية وأسطح الطاولات، وتعقيمها نتظام.
- ابقَ في المنزل ولا تذهب إلى العمل أو المدرسة أو الأماكن العامة، وابقَ منعزلاً في المنزل إذا كنت مريضًا، ما لم تكن متوجهًا لتلقي الرعاية الطبية. تجنب ركوب وسائل النقل العامة وسيارات الأجرة وخدمات جبر السيارات لسائقين إذا كنت مريضًا.

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أحدثت جائحة كورو موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى ز دة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاو ً بقدر تفاوت آ رها الاقتصادية الأولية، إذ تحتاج الاقتصادات الصاعدة والفئات المحرومة اقتصاد ً وقتا أطول كثيرا لتعويض ما نجم عن الجائحة من خسائر فقدان الدخل وسبل كسب العيش. (انظر الى الرابط، 2022)

وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورو ستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية كُللت لنجاح بصفة عامة في التخفيف من حدة أسوأ التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير. ومع ذلك، أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة – مثل الز دة الهائلة في مستو ت الدين العام والخاص في الاقتصاد العالمي – التي قد تشكل خطراً على تحقيق تعافٍ منصف من الأزمة ما لم يتم التصدي لها على نحو حاسم.

1- تداعيات جائحة كورونا على إقتصاديات العالم:

الصين هي أكبر مستورد للمواد الخام ، و ني أكبر اقتصاد في العالم (تمتلك حوالي 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) و ني أكبر مستهلك للنفط في العالم. في الواقع ، اليوم ، على عكس ما كان عليه قبل 17 عامًا ، تحتل الصين مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية. وفقًا لإحصاءات البنك الدولي ، زادت حصة الصين من التجارة العالمية من 5٪ في عام 2003 إلى ما يقرب من 14٪ في عام 2019 (J.RefkSelmi, 2020)

في الشهرين الأولين من عام 2020 ، مقارنة بعام 2019 ، انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة بنسبة 13.5٪ و 20.5٪ على التوالي ، وهو انخفاض لم تشهده منذ حوالي 30 عامًا. تشير البيا ت الأخيرة عن الصين إلى انخفاض كبير في

أداء الأنشطة الصينية، انخفض مؤشر الإنتاج الصيني (PMI) بنحو 22 نقطة في فبراير 2020. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا لصادرات ، وهذا الانخفاض يعني ضمنياً انخفاض صادرات الصين .(Kuma, 2020, p. 20)

يشير تقرير (United Nations، 2020) إلى أنه إلى جانب آ ره على حياة الإنسان ، فإن Covid-19 أثر بشكل كبير ليس فقط في تباطؤ الاقتصاد الصيني ، ولكن أيضًا في الاقتصاد العالمي، نظرًا لأن الصين أصبحت النقطة المركزية للتصنيع ومركزًا لعمليات التجارة العالمية . (التجارة الإلكترونية)

و لتالي ، من خلال زعزعة استقرار الاقتصاد الصيني ، يجب أن يكون لو ء Covid-19 ثير سلبي على النشاط الاقتصادي العالمي ، ويجب أن تشعر الدول الأفريقية بقوة لآ ر الناجمة عن انقلاب اقتصاداتها (فهي مصدر للمواد الخام ومستفيدة من التمويل الخارجي). بحلول مارس 2020 ، وصل الو ء إلى أكثر من 30 دولة في القارة الأفريقية ، مما تسبب في ثير اقتصادي كبير وفقًا للجنة الاقتصادية الأفريقية (ECA). وفعليا في 20 مارس 2020 ، أعلنت عدة دول أفريقية إغلاق حدودها البرية والبحرية والجوية. انتشار كوفيد –19 كان سريع للغاية لدرجة أنه اعتبارًا من 9 أبريل 2020 وصل الو ء الى 43 دولة في المنطقة ، مع الدول الأكثر تضررًا في المقدمة: جنوب إفريقيا والكاميرون وبوركينافاسو. يعتقد العديد من المحللين أن ثيرات Covid-19 على النمو العالمي قد تتجاوز ثيرات و ء السارس (Sars) الذي ظهر في عام 2003. ويقدر الدكتور Panos Kouvelis ، مدير مركز Boeing في جامعة واشنطن في سانت لويس ، انتكاسة للإقتصاد العالمي قدرها 300 مليار دولار والمتوقع عامين من الركود. وفي التالي التركيز بشيء من التفصيل على أكثر القطاعات ثرا :

1-1- تدهور أسعار النفط :

شهدت السوق العالمية للنفط عاما استثنائيا سنة 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن و ء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستو ت الطلب على النفط بلغت9.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 90.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات اتفقت دول الأوبك لتعاون مع الدول المصدرة الرئيسة للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك" على تقليل المعروض النفطي، وتخفيف الضغوطات السعرية، في ظل التراجع الكبير لمستو ت الطلب ترامنا مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالميا. بناء عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل24 شهرا لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر ماي 2020ويستمر حتى شهر أفريل من عام 2022 تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الانتاج بواقع10 مليون برميل يوميا في المرحلة الأولى(الفترة ماي –جوان 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يوميا في المرحلة الثانية (جويلية –ديسمبر) 2020، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يوميا في المرحلة الثالثة (جانفي 2021 وحتى أفريل2022)خفف اتفاق خفض الإنتاج علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام2020 مقارنة لنصف الأول نسبيا من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020 ، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولارا للبرميل في عام 2020 مقابل 64.04 دولارا للبرميل في عام 2019 أي نخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة (OPEC، 2021).

1-2- أسواق السلع الدولية :

تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية طبعا لمدى درجة ارتباطها لجائحة فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة لأغذية والصناعات الطبية والأدوية والمعقمات (الهرش ن.، 2020، صفحة 09)، حيث سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة4 في المائة سنة 2020 نتيجة ضغوطات نقص المعروض وز دة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي .من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2021 ولكن بمستو ت أقل مقارنة بمثيلاتها المسجلة العام الماضي ، فيما تراجع الطلب على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطيران كالألمونيوم والنحاس والمطاط والبلاتين، فيما ارتفعت أسعار الذهب .

1-3- تذبذب أسعار صرف العملات

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة لعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها (أحمد فايز الهرش، 2020).

1-4- تأثير الجائحة على قطاع السياحة والنقل الجوي :

تكبدت شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم خسائر فادحة بسبب وقف أغلب رحلات طيران الركاب حول العالم .وتظهر بيا ت موقع (Flightradar24)أن حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50%بنهاية شهر مارس 2020مقارنة بمنتصف الشهر ذاته، وقد قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي(أ)خسائر القطاع بنحو 113 مليار دولار في مطلع مارس2020 ،ونتيجة لتوقف حركة الطيران، وتراجع الإيرادات على هذا النحو، فقد تعرضت بعض شركات الطيران الصغرى للإفلاس لفعل خلال الفترة الماضية، كشركة الطيران البريطانية" فلايبي"، وهي إحدى أكر شركات الطيران الخاص في أورو ، حيث أعلنت إفلاسها مطلع شهر مارس من السنة الماضية. (أحمد فايز الهرش، 2020)

1-5- فقدان الوظائف :

قدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي 255 مليون وظيفة بدوا م كامل بما يمثل انخفاضا بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة لمستو ت المسجلة بنهاية عام 2019 استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية .

1-6- التجارة الدولية:

ثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير لتطورات الناتجة عن و ء كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستو ت أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي بما يعكس الاضطرا ت التي طالت سلاسل الإمداد العالمية العام الماضي التي كانت متأثرة قبل ذلك لتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى .

تحليـل لما سبـق:

أدت تدابير الحجر والإغلاق بسبب و ء Covid-19 الى عواقب على النشاط الاقتصادي العالمي: انخفاض الإنتاج ، انخفاض الإيرادات الضريبية ، وز دة الإنفاق ومساعدة الأسر (إعا ت البطالة ، إعا ت الأجور ، جيل مدفوعات الضرائب... إلخ) إعا ت للشركات (توفير السيولة والإعفاءات الضريبية وما إلى ذلك) الأكثر تضررًا لحمايتهم من فقدان الدخل وشبح البطالة والإفلاس، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أرصدة الموازنة في معظم دول العالم وز دة نسب الدين العام للبعض.

كما أن الركود الملحوظ في الإقتصاد الصيني من شأنه أن يؤثر على البلدان الأخرى المتضررة من الو ء ، ولا سيما الولا ت المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو. كما شهد انخفاضًا في أسعار المواد الخام (خاصة أسعار النفط والمعادن الصناعية) وتقلبًا شديدًا في أسواق الأسهم العالمية بسبب عدم اليقين بشأن مدة و ثيرات هذا الو ء ، هيك عن انخفاض قيمة العملات خاصة عملات الاقتصادات الناشئة والنامية وكذلك تدفقات رأس المال الخارجة من هذه الاقتصادات ، كل هذه الآ ر تجاوزت تلك التي لوحظت في أسوأ أوقات الأزمة المالية لعام 2008، وأزمة فيروس السارس(SARS) الذي ظهر في الصين عام 2003 ، وتسبب في وفاة 774 شخصًا، وتسبب في ارتفاع الأسواق المالية بنسبة 20٪ خلال ذلك العام. ستكون الأمور مختلفة مع Covid-19، حيث يظهر الاقتصاد العالمي هشًا للغاية لدرجة أن هذا الو ء سيعزز الركود العالمي ويزيد من عدم وضوح الرؤية بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية المستقبلية. إضافة الى ما سبق فإن و ء Covid-19 قد سلط الضوء على العيوب والثغرات في النظم الصحية حول العالم .

2- استجابات الحكومات للأزمة على المدى القصير :

كانت استجا ت الحكومات للجائحة على المدى القصير سريعة وشاملة على نحو استثنائي. فقد تبنت الحكومات العديد من أدوات السياسات التي كانت إما غير مسبوقة على الإطلاق أو لم يتم استخدامها من قبل على هذا النطاق في الاقتصادات الصاعدة. ومن الأمثلة على ذلك تدابير الدعم الكبير المباشر للدخل، و جيل سداد الديون، وبرامج شراء الأصول التي نفذتها البنوك المركزية. وتباينت هذه البرامج تبايناً كبيراً من حيث الحجم والنطاق (الشكل 1-1)، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن العديد من البلدان منخفضة الدخل واجهت مصاعب جمة لتعبئة الموارد نظراً لمحدودية القدرة على الوصول إلى أسواق الائتمان وارتفاع مستو ت الدين الحكومي قبل وقوع الأزمة. ونتيجة لذلك، كان حجم الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيراً على نحو متماثل تقريباً في البلدان مرتفعة الدخل، وضعيفاً بشكل متماثل، أو لم توجد أي استجابة، في البلدان منخفضة الدخل. وفي البلدان متوسطة الدخل، جاءت الاستجابة على صعيد المالية العامة متباينة إلى حد بعيد، مما عكس اختلافات ملحوظة في قدرة الحكومات على الإنفاق على برامج الدعم ورغبتها في ذلك. (انظر الى الرابط، 2022)

الشكل 1-1: الاستجابة لأزمة كورونا على صعيد المالية العامة، بلدان مختارة حسب شرائح الدخل

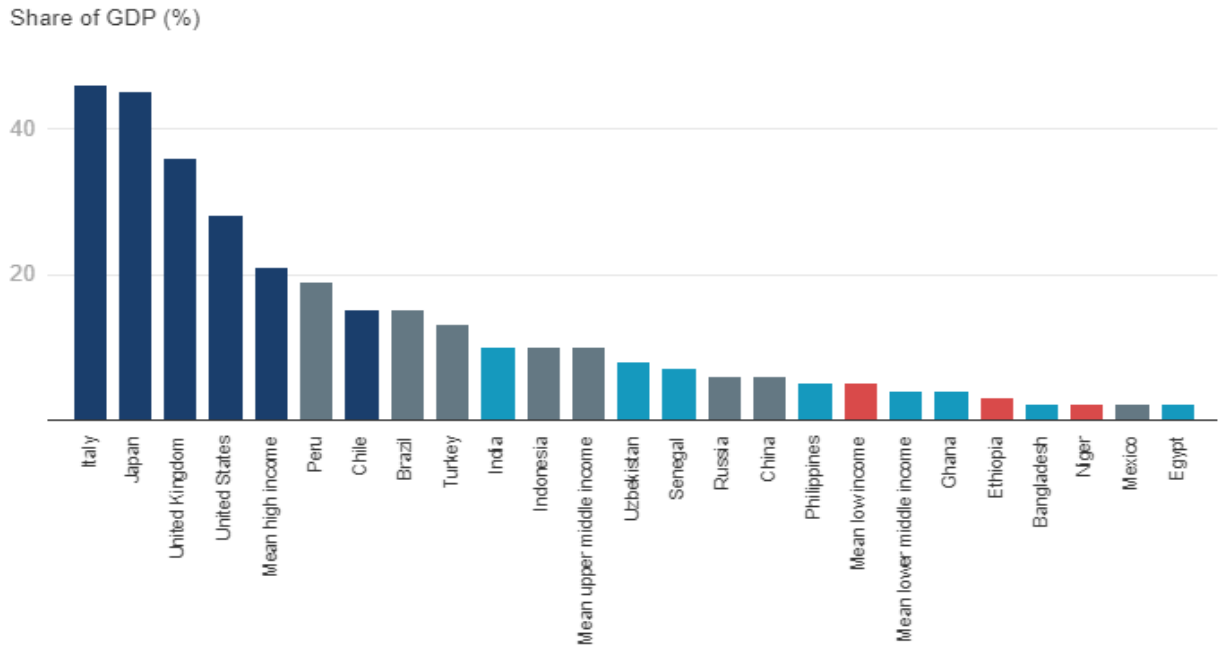

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2022 ، استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي (2021)

أ). بيانات من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير "الراصد المالي" لتدابير المالية العامة التي اتخذتها البلدان لمواجهة جائحة كوفيد-19، إدارة شؤون المالية العامة

ملاحظة:

يوضح الشكل إجمالي الدعم على صعيد المالية العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، محسوباً على أنه مجموع "التدابير أعلى الخط" التي تؤثر على الإيرادات والنفقات الحكومية والإجمالي الفرعي لتدابير دعم السيولة. البيانات في 27 سبتمبر/أيلول 2021(انظر الى الرابط، 2022)

و لمثل، فإن مجموعة السياسات التي وقع عليها الاختيار لمواجهة آ ر الأزمة على المدى القصير تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، حسب توافر الموارد والطبيعة المحددة للمخاطر التي تواجهها البلدان (الشكل 1-2). و لإضافة إلى برامج الدعم المباشر للدخل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية على نحو غير مسبوق بسياسات تهدف إلى تخفيف عبء الديون بصفة مؤقتة، بما في ذلك جيل سداد الديون للقطاع العائلي وقطاع الشركات. وعلى الرغم من أن هذه البرامج خففت من حدة مشكلات نقص السيولة قصيرة الأجل التي يواجهها القطاع العائلي وقطاع الشركات، فقد أحدثت أيضاً نتيجة غير مقصودة تمثلت في إخفاء الأوضاع المالية الحقيقية للمقترضين، ومن ثم، أدت إلى خلق مشكلة جديدة هي نقص الشفافية بشأن المدى الحقيقي لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها الاقتصاد. (انظر الى الرابط، 2022)

الشكل 1-2: الاستجابات على صعيد سياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي لجائحة كورونا حسب شرائح دخل البلدان

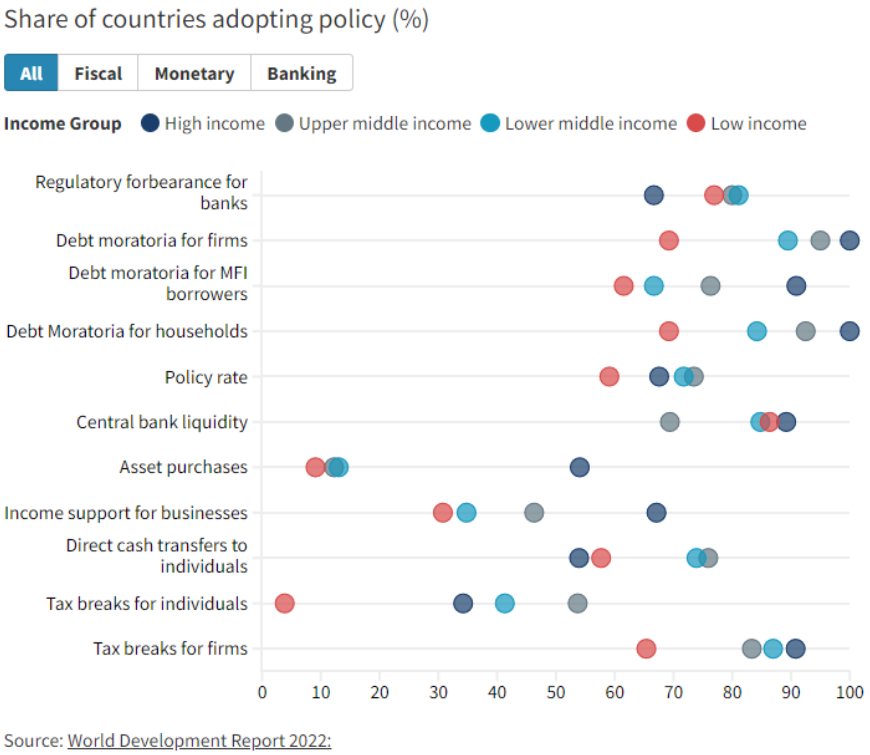

المصادر: تدابير المالية العامة: راجع دراسة لاسي، ومسعد، وأوتز (2021)؛ التدابير النقدية: البنك الدولي، الاستجابات على صعيد السياسات المتعلقة بقطاع التمويل لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، 30 سبتمبر/أيلول 2021: القطاع المالي: البنك الدولي، لوحة متابعة تأثير جائحة كورونا على الأسر:

ملاحظة: يوضح الشكل النسبة المئوية للبلدان التي تم فيها تنفيذ كلٍ من السياسات المدرجة في إطار الاستجابة لجائحة كورونا. البيانات حتى 30 يونيو/حزيران 2021.

تسببت الاستجابة الكبيرة للجائحة، على الرغم من ضرورتها وفعاليتها في التخفيف من أسوأ آ ر الأزمة، في ز دة عالمية في الدين الحكومي أدت إلى تجدد المخاوف بشأن استمرارية القدرة على تحمُّل الديون، ووسعت هوة التفاوت بين الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. ففي عام 2020، شهد 51 بلداً – من بينها 44 من اقتصادات الأسواق الصاعدة – انخفاضاً في تصنيف مخاطر الدين الحكومي (أي تقييم الجدارة الائتمانية للبلد المعني). (انظر الى الرابط، 2022)

3- المخاطر الناشئة التي تهدد التعافي المنصف

على الرغم من أن القطاع العائلي وقطاع الشركات كا الأشد ثراً على نحو مباشر بحالات فقدان الدخل الناجمة عن الجائحة، فقد كانت للمخاطر المالية الناتجة عن ذلك تداعيات على الاقتصاد كمله من خلال قنوات عديدة يعزز بعضها بعضاً تربط بين السلامة المالية التي يتمتع بها هذان القطاعان والمؤسسات المالية والحكومات (انظر الشكل 1-3). وبسبب هذا الترابط، قد تنتشر المخاطر المالية المتزايدة في أحد القطاعات بسهولة وتؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد لكامل. على سبيل المثال، عندما يتعرض القطاع العائلي وقطاع

الشركات لضغوط مالية، يواجه القطاع المالي مخاطر أكبر من حيث عدم سداد القروض، ويصبح أقل قدرة على توفير الائتمان. و لمثل، إذا تدهور المركز المالي للقطاع العام (على سبيل المثال، نتيجة ارتفاع الدين الحكومي وانخفاض الإيرادات الضريبية)، فإن قدرة القطاع العام على دعم قطاعات الاقتصاد الأخرى تتراجع.

الشكل1 3- مخاطر الميزانيات العمومية المترابطة

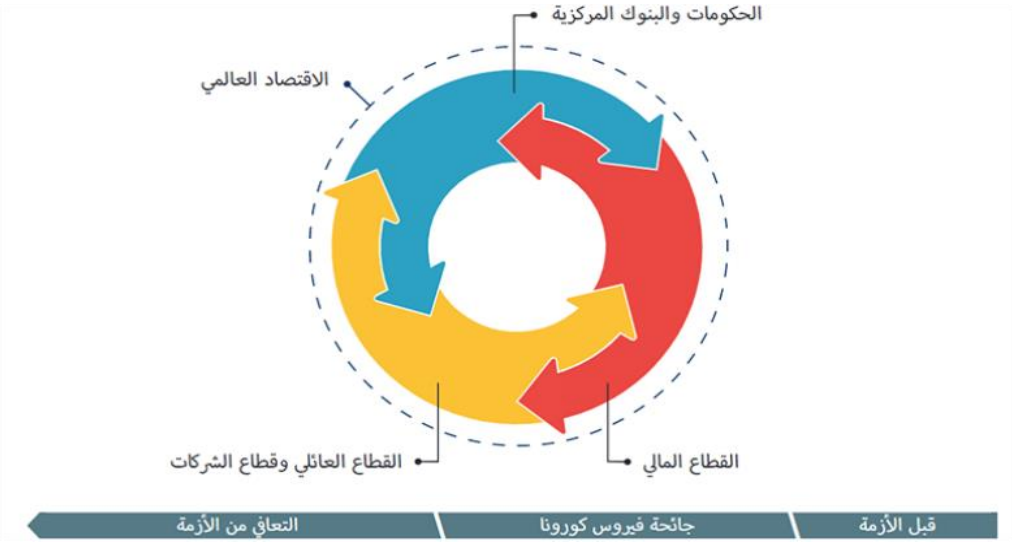

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2022.

ملاحظة: يوضح الشكل الصلات بين القطاعات الرئيسية للاقتصاد التي يمكن من خلالها أن تؤثر المخاطر المنتشرة في أحد القطاعات على الاقتصاد الأوسع نطاقا.

وعلى الرغم من هذا، فإن هذه العلاقة ليست محددة سلفاً، ويمكن لسياسات المالية العامة والقطاع النقدي والقطاع المالي جيدة التصميم مواجهة هذه المخاطر المتشابكة والحد منها، وأن تساعد في تحويل الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة من "حلقة هلاك" مفرغة إلى حلقة حميدة.

ومن الأمثلة على السياسات التي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً تلك السياسات التي تستهدف الصلات بين السلامة المالية للقطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع المالي. وفي مواجهة عمليات الإغلاق العام الأولى والقيود المفروضة على التنقل، على سبيل المثال، دعم العديد من الحكومات القطاع العائلي وقطاع الشركات ستخدام التحويلات النقدية وأدوات السياسة المالية مثل جيل سداد الديون. و لفعل، وفرت هذه البرامج الدعم الذي كان القطاع العائلي وقطاع الشركات الصغيرة في حاجة ماسة إليه، وساعدت في تجنب موجة من حالات الإعسار التي كان من الممكن أن تهدد استقرار القطاع المالي. (انظر الى الرابط، 2022)

و لمثل، استعانت الحكومات والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية دوات متعددة للسياسات لمساعدة المؤسسات المالية والحيلولة دون انتشار المخاطر من القطاع المالي إلى مكو ت الاقتصاد الأخرى، حيث خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة وخففت أوضاع السيولة، مما جعل من الأسهل على البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل المقرضين الذين يقدمون التمويل متناهي الصغر، إعادة تمويل نفسها، ومن ثم أ حت لها مواصلة تقديم الائتمان للقطاع العائلي وقطاع الشركات.

ومن اللازم أن تتضمن الاستجابة للأزمة أيضاً سياسات تتصدى للمخاطر الناجمة عن ارتفاع مستو ت الدين الحكومي بغية ضمان محافظة الحكومات على قدرتها على دعم التعافي على نحو فاعل. ويُعد هذا الأمر أولوية مهمة على صعيد السياسات لأن ارتفاع مستو ت الدين الحكومي يضعف قدرة الحكومة على الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكنها مواجهة ثير الأزمة على معدلات الفقر وعدم المساواة وتقديم الدعم للقطاع العائلي وقطاع الشركات في حالة حدوث انتكاسات أثناء مرحلة التعافي.

المطلب الثالث : طفرة إنتعاش التجارة الإلكترونية عالميا وعربيا في ظل تفشي وباء كوفيد-19

في مثل هذه الظروف (تدابير الحجر والإغلاق) تزداد الحاجة إلى التجارة الإلكترونية كحل بديل لتوفر الاحتياجات الضرورية من السلع الاستهلاكية والأغذية. ولذلك حققت أسهم شركات تجارة التجزئة ارتفاعات كبرة في البورصات العالمية، وتعتبر شركة(Amazon) الأمريكية من أهمها، فقد ارتفعت أسهم الشركة من 1,676 دولاراً في 12 مارس إلى 1,963 دولاراً في 30 مارس، بمكاسب تبلغ 287 دولاراً للسهم الواحد، وبنسبة ارتفاع تبلغ **17** %نتيجة للطلب الكبير على خدماتها، فقد قالت الشركة : "نلاحظ ز دة في المشتر ت عبر الإنترنت، ما أدى إلى نفاد مخزون بعض المواد المنزلية الأساسية والمستلزمات الطبية" .كما أعلنت الشركة أيضاً عن تعيين موظفين جدد من أجل التمكن من تلبية طلبات الناس المتزايدة على خدماتها (علي صلاح، **2020**)

1- كوفيد-19 يعزز المبيعات عبر الإنترنت :

يقول تقرير الأونكتاد الجديد (**3ماي2021**) إن إجمالي مبيعات التجزئة ارتفع من **16**٪ إلى **19**٪ في عام **2020**. (UNCTAD، **2021**)

ويوضح أن مبيعات التجزئة عبر الإنترنت نمت بشكل ملحوظ في العديد من البلدان، حيث سجلت جمهورية كور أعلى حصة بنسبة **25.9**٪ في عام **2020**، في ارتفاع من **20.8**٪ في العام السابق.

وفي الوقت نفسه، قفزت مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية إلى **26.7** تريليون دولار في عام **2019**، بز دة **4**٪ عن عام **2018**، وفقا لأحدث التقديرات المتاحة. مع أخذ الأنشطة عبر الإنترنت في الحسبان في عملية إعادة بناء الاقتصاد، ويقول تقرير الأونكتاد الجديد إن هذه القفزة في المبيعات تشمل المبيعات فيما بين المؤسسات التجارية (B2B) والمبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C). الأمر الذي يعادل **30** ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP) في ذلك العام.

وقالت شاميكا سيريمان، مديرة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد: "تُظهر هذه الإحصائيات الأهمية المتزايدة للأنشطة عبر الإنترنت. إنها تشير أيضا إلى حاجة البلدان، ولا سيما النامية منها، إلى الحصول على مثل هذه المعلومات أثناء إعادة بناء اقتصاداتها في أعقاب جائحة كوفيد -**19**".

وقد أصدر الأونكتاد هذا التقرير أثناء استضافته اجتماعا افتراضيا لمدة يومين حول قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

الجدول رقم(01): مبيعات التجزئة عبر الإنترنت، بعض الاقتصادات، 2018–2020

Table 1: Online retail sales, selected economies, 2018-2020

Economy	Online retail sales ($ billions)			Retail sales ($ billions)			Online share (% of retail sales)		
	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020
Australia	13.5	14.4	22.9	239	229	242	5.6	6.3	9.4
Canada	13.9	16.5	28.1	467	462	452	3.0	3.6	6.2
China	1,060.4	1,233.6	1,414.3	5,755	5,957	5,681	18.4	20.7	24.9
Korea (Rep.)	76.8	84.3	104.4	423	406	403	18.2	20.8	25.9
Singapore	1.6	1.9	3.2	34	32	27	4.7	5.9	11.7
United Kingdom	84.0	89.0	130.6	565	564	560	14.9	15.8	23.3
United States	519.6	598.0	791.7	5,269	5,452	5,638	9.9	11.0	14.0
Economies above	**1,770**	**2,038**	**2,495**	**12,752**	**13,102**	**13,003**	**14**	**16**	**19**

المصدر: (UNCTAD، 2021)

ووفقا لتقرير الأونكتاد، أسفرت جائحة كوفيد–19 أيضا عن حظوظ متباينة لشركات التجارة الإلكترونية والرائدة في المبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C). (UNCTAD، 2021)

تُظهر البيا ت السابقة الخاصة كبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية، 11 منها من الصين والولا ت المتحدة، تراجعا ملحوظا في ثروات شركات المنصات التي تقدم خدمات مثل ركوب الخيل والسفر.

وقد عانى كل منها من انخفاض حاد في القيمة الإجمالية للتداول التجاري (GMV) وانخفاضات مماثلة في الرتب.

على سبيل المثال، انخفض موقع إكسبيد Expedia من المركز الخامس في عام 2019 إلى المركز الحادي عشر في عام 2020، وبوكينغ هولدينغ Booking Holdings من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثانية عشر، وإيربي إند بي Airbnb، التي أطلقت عرضها العام الأولي في عام 2020، من المرتبة 11 إلى المرتبة 13.

على الرغم من الانخفاض في القيمة الإجمالية للتداول التجاري (بلغ 2.9 تريليون دولار) لشركات الخدمات، ارتفعت القيمة الإجمالية للتداول التجاري لأكبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية التي تعنى لمبيعات بين الشركات والمستهلكين (B2C) بنسبة 20.5٪ في عام 2020، أعلى من عام 2019 (17.9٪).

كانت هناك مكاسب كبيرة بشكل خاص لشوبيفاي Shopify (بز دة 95.6٪) ووالمارت Walmart (72.4٪).

بشكل عام، بلغ مستوى القيمة الإجمالية للتداول التجاري لشركات التجارة الإلكترونية التي تعنى لمبيعات بين الشركات والمستهلكين لأكبر 13 شركة 2.9 تريليون دولار في عام 2020.

استأثرت كور الجنوبية كبر حصة بلغت 25.9% ارتفاعاً من 20.8% قبل عام. وبلغت حصة الصين 24.9% وبريطانيا 23.3% والولا ت المتحدة 14.%

المؤتمر أشار إلى أن مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية ارتفعت 4% إلى 26.7 تريليون دولار عام 2019، ويشمل ذلك المبيعات بين الشركات والمبيعات من الشركات للمستهلك، وبما يعادل 30 لمئة من الناتج الاقتصادي العالمي.

ويفيد التقرير ن الجائحة سببت تبايناً في حظوظ كبري شركات التجارة الالكترونية التي تخدم المستهلك مباشرة في 2020.

واحتفظت شركة علي بابا الصينية بصدارة التصنيفات من حيث إجمالي قيمة البضائع المباعة، وتلتها أمازون في الولا ت المتحدة. ورغم تراجع شركات الخدمات، ارتفع إجمالي قيمة المبيعات لأكبر 13 شركة للتجارة الإلكترونية موجهة مباشرة للمستهلكين 20.5 لمئة إلى 2.9 تريليون دولار في 2020 مقارنة مع ز دة بلغت 17.9 لمئة في 2019. (almayadeen، 2022)

2- التجارة الإلكترونية عربيا:

وفقا لتقرير صادر عن الإتحاد العربي للتجارة الإلكترونية، من المتوقع أن ينمو قطاع التجارة الإلكترونية عرب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عشرة أضعاف، من 20 مليار دولار في عام 2017 إلى أكثر من 200 مليار دولار بحلول عام 2020 ،وتصل السوق في إفريقيا عام 2018 في مشهد مشابه إلى 50 مليار دولار.

كما ان منطقة الخليج العربي مع مصر تمثل نحو 80%من حجم التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط، وتشير التقارير إلى أن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود بين الدول العربية في تجارة التجزئة قد ارتفعت بحوالي3%بين عامي 2014 و2020 ،حيث تقدر قيمة التجارة الإلكترونية بين المؤسسات في الشرق الأوسط وإفريقيا بنحو 22 مليار دولار، ومن االمتوقع أن تصل إلى 26 مليار دولار بحلول عام 2020 ،فيما تشكل تجارة التجزئة الإلكترونية العربية نسبةً 5.1%من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ نحو 4% ، ما يشير إلى أن هذا القطاع يمتلك فرصا واعدة في تحقيق معدلات نمو جيدة خلال الفترة المقبلة، ما يجعل مصر ودول الخليج ساحة جاذبة للشركات العالمية العاملة في سوق التجارة الإلكترونية.

3- ترتيب كبريات شركات التجارة الإلكترونية في العالم في ظل جائحة كوفيد-19

الجدول رقم(02): ترتيب كبر ت شركات التجارة الإلكترونية العالمية حسب حجم مداخيلها

البلد	اسم الشركة	الإيرادات(بليون دولار أمريكي) (السداسي الثاني)
أمريكا	أمازون	59.372
	بوينغ هولدينغ	14.527
	اوبر	11.270
	اكسبيد	11.223
	اي ي	10.746
الصين	Jd.com	69.834
	علي	40.383
	ميتوان داينبينغ	9.859
كندا	Shopify	1.073
اليابان	Rakuten	3.470

المصدر: (سهام موسي ، 2021، صفحة 138)

من الجدول نجد أن موقع شركة com.jdعملاق التجارة االإلكترونية في الصن في مقدمة الشركات التي استفادت من الجائحة وحولتها من تهديد إلى فرصة لتوسيع اسواقها، وتعتبر الشركة المنافس الرئيسي لشركة علي الصينية لتجارة التجزئة عبر الأنترنت محليا، ومنافس لموقع امازون الأمريكي العالمي، حيث بلغت عائدات الشركة خلال السداسي الأول 2020 ما يقارب 69.834بليون دولار امريكي، اما المرتبة الثانية فتعود للموقع الشهير امازون الذي حقق عوائد قدرت ب 59.372 بليون دولار امريكي وتعتبر الشركة من اكبر مواقع التجارة الإلكترونية والحوسبة وهو من اكبر متاجر التجزئة عالميا في امريكا وارو ، و لثا نجد موقع علي الصيني بعوائد تصل الى 40.383 بليون دولار وهو واحدة من أكبر المواقع االمتخصصة للبيع لجملة عبر الأنترنت وتستطيع الإستيراد منها وانت في منزلك ومن اي مكان في العالم . (سهام موسي ، 2021، صفحة 138)

والجلي من الجدول أن شركات التجارة الإلكترونية الصينية عرفت نموا هائلا مقارنة مع نظيراتها حيث تصدرت الترتيب نظرا لتوسع فروعها ونشاطها عبر مختلف دول العالم وتقديمها لخدمات ومنتجات سعار الجملة وهذا ما جعلها تغزو كل من اسواق دول المشرق العربي كالسعودية ومصر ،كذلك معضم الدول الإفريقية التي تعتبر زبون مهم لنسبة لها.

4- موقع الجزائر من التجارة الإلكترونية :

بعدما كانت التجارة الالكترونية في الجزائر جد محتشمة، عرفت مؤخرا حركة نشيطة واتخذت أشكالا مختلفة تتجاوز بها عقبة الدفع الالكتروني غير المتاحة، فبعد غلق المحلات التجارية التي تمثل مصدر رزق وكذا مورد للناس لشراء حاجياتهم من مشرب ومأكل وملبس ودواء...، كان لابد من التصرف وإيجاد منفذ لاستمرارية الحياة اليومية في ظل الأزمة الصحية، فمن جهة لجأ التجار إلى المواقع الالكترونية لاستقطاب الز ئن بتقديم خدمة توصيل السلع في غياب دور البريد غير المعد لذلك بطريقة تسهل من عملية التجارة الالكترونية، ومن جهة أخرى لجأ المواطن إلى التسوق الالكتروني في المواقع الالكترونية التجارية وكذا على مواقع التواصل الاجتماعي، ليتواصلوا مع التجار ومندوبي المبيعات وطلب ما يريدونه ليصلهم إلى البيت ويتم البيع والشراء، أما التسليم والتسلم يكون يدا بيد والدفع يكون أيضا نقدا، الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورو لسلب على عدة قطاعات ذات طبيعة اقتصادية إلا أنها لمقابل ساهمت في إنعاش التجارة الإلكترونية في الجزائر، خاصة أنه في هذه الفترة عملت الدولة على إطلاق خدمات جديدة في ظل تطور استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والرغبة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتوسع نطاق التجارة الالكترونية في أغلب دول العالم.

الجدول رقم(03): ترتيب الجزائر من حيث التجارة الإلكترونية مع بعض الدول العربية(2019-2016)

البلد	الترتيب سنة 2016	الترتيب سنة 2017	الترتيب سنة 2018	الترتيب سنة 2019
قطر	**26**	**58**	**60**	**47**
السعودية	**56**	**46**	**52**	**49**
المغرب	**79**	**85**	**81**	**95**
تونس	**73**	**79**	**69**	**70**
الأردن	**62**	**75**	**73**	**87**
مصر	**82**	**116**	**113**	**102**
الجزائر	**95**	**97**	**111**	**107**

المصدر: (سلمان حسين، 2021، صفحة 349)

من خلال بيا ت الجدول السابق فيما يخص ترتيب الجزائر حسب مؤشر التجارة الإلكترونية قبل الجائحة، فإننا نلاحظ تذيل الجزائر في الترتيب ليس فقط لمقارنة مع الدول ذات الإقتصا ت القوية بل حتى مع نظيراتها من الدول السائرة في طريق النمو، و لأخص الدول العربية التى تتشابه معها في العديد من المقومات والإمكانيات المادية والبشرية وكذا الدول التي تتشارك معها في الحدود الجغرافيةكتونس والمغرب، وبذلك فإنه على الرغم من كل الجهود المبذولة فيظل القطاع دون المستوى المطلوب. (سلمان حسين، 2021، صفحة 349)

لكن وبعد الجائحة ووفقا للتقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2021)، فإن "الجزائر أحرزت تقدما محسوسا قدر بتسع وعشرين (29) مرتبة على الصعيد العالمي، وفقا لآخر تقرير سنوي صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حول التجارة الإلكترونية، حيث انتقلت من المرتبة 109 إلى المرتبة 80 عالميا، محتلة بذلك المرتبة الرابعة إفريقيا."

وأشار هذا التقرير الأممي الذي نوهت به وزارة البريد إلى أن "الجزائر تعد من بين الدول الأربع التي حققت أكبر تقدم على الصعيد العالمي وفقا لذات المؤشر، رفقة كل من البرازيل (تقدمـبـ10 مراتب) وغا (تقدمـبـ20 مرتبة) وجمهورية لاوس (تقدمـبـ11مرتبة) (skynewsarabia, 2021)

ويستند التقرير في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات، تتمثل في نسبة تعميم استعمال الإنترنت و مينه والإدماج المالي وكذا موثوقية الخدمات البريدية وفقا لترتيب الاتحاد البريدي العالمي.

وفي هذا الصدد يقرأ بعض الخبراء المختصين في تكنولوجيات الاتصال والرقمنة أن هناك وثبة حقيقية في الجزائر بخصوص التجارة الإلكترونية في المدة الأخيرة خاصة أن ظروف الجائحة ساعدت في ذلك، لكنهم أكدوا أن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق القفزة النوعية المأمولة.

ويؤكد الخبير والمستشار في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، يونس قرار في اتصال جمعهـبـ"موقع سكاي نيوز عربية 2021" مضمون التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بخصوص احتلال الجزائر للمرتبة الرابعة إفريقيا في التجارة الإلكترونية نه "مبني على أرقام حقيقية وذات مصداقية لأنها ملتقطة من مكاتب الدراسات والوزارات"، وأوضح أن التقرير المشار إليه "يتحدث عن

التجارة الإلكترونية المتعلقة لدفع الإلكتروني عبر الإنترنت وليس لدى محلات البيع والفنادق خاصة أن ميدان الدفع الإلكتروني واسع ولم نواكب جميع تطورات".

ويؤكد أن الوثبة حصلت عندما اضطر الجزائريون خلال هذه المرحلة المتعلقة بو ء كورو إلى الدفع عبر الإنترنت من فواتير الاتصالات، الكهر ء والماءو الغاز، إضافة إلى التعامل مع الشركات التي تبيع منتوجاتها عبر الإنترنت، ويضيف أن "الأرقام تؤكد أن عدد معاملات الدفع الإلكتروني في مرحلة و ء كورو تتجاوز بأضعاف المعاملات في ثلاث سنوات الماضية".

4-1- التجارة الإلكترونية المنفذ الوحيد للجزائريين في ظل تفشي الوباء:

حدّ الوضع الصحي في الأشهر الأولى من جائحة كورو من تحركات المواطنين فما كان عليهم للمحافظة على التباعد الاجتماعي إلا التوجه نحو الفضاء الرقمي.

وقد وجد العديد من أصحاب المحلات خاصة ما تعلق ببيع الألبسة والأحذية والعطور في البداية الفرصة لإنقاذ وضعيتهم من تداعيات الإغلاق عبر فتح صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي من فيسبوك وإنستغرام للترويج لسلعهم وتوصيلها فيما بعد للزبون حيثما يكون سعار معقولة.

فمثلا يقول محمد صاحب محل لبيع الملابس والأحذية لجزائر العاصمة إن "اللجوء والاستعانة بشبكات التواصل الاجتماعي أنقذهم من بطالة محتومة"، ويؤكدلـ"موقع سكاي نيوز عربية" أنه "قبل ظهور و ء كورو لم أكن أهتم بتكنولوجيات الاتصال ولا لتجارة الالكترونية لكن بعد التوقف عن النشاط بسبب اجراءات الغلق واستمرار الوضع كان مفروضا علينا تسويق منتوجاتنا."

واستمر الوضع أمام الباعة حتى بعد الرفع التدريجي للنشاطات التجارية في البلاد، حيث تجد عشرات الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي توفر للز ئن أرقام هواتفهم للتواصل مع هؤلاء التجار لاختيار السلعة التي يرغبون في اقتنائها بعد الاتفاق على السعر ثم مكان التوصيل.

4-2- جهود الحكومة الجزائرية لدعم المعاملات الإلكترونية عن بعد :

فيما يتعلق لدفع الالكتروني، فقد أطلقت مؤسسة "بريد الجزائر"، في الصيف الماضي، خدمة جديدة للدفع لهاتف النقال عبر رمز لاستجابة السريعة "بريد ي" لتسهيل دفع مستحقات المشتر ت على المواطنين ، إضافة إلى: (وزارة البريد، 2020)

- توزيع 3840433بطاقة ذهبية خلال 2020مقارنةبـ 881947بطاقة سنة 2019، وهي ز دة معتبرة ؛
- التوزيع المجاني لنها ت الدفع الإلكتروني (TPE) مع توفير خدمة المرافقة والصيانة المقدمة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، كخطوة لتعميم وسائل الدفع الإلكتروني وتسهيل المعاملات بين المتعاملين الإقتصاديين.
- السماح للمواطنين الحاملين للبطاقات الذهبية وبطاقات الدفع البنكية لإستخدام المختلط للموزعات البنكية والبريدية.
- في المقابل ز دة عمليات الدفع عبر الأنترنت عبر منصة بريد الجزائر من 671199عملية سنة 2019 إلى 3939623عملية عام 2020.
- ارتفاع كبير في عدد التحويلات عبر "بريدي موب" ، حيث بلغ معدل النمو 557% سنة 2020، وإطلاق خدمة تعبئة رصيد الهاتف المحمول للمتعاملين الثلاثة عبر هذا التطبيق.

يؤكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار أنهم كممثلين للتجار لمسوا خلال ثلاثة سنوات الأخيرة اهتماما متزايدا لرقمنة والتجارة الإلكترونية في الجزائر، لكنه شدد على أنه "في فترة الحجر الصحي توسعت رقعة التعاملات التجارية الرقمية."

وأبرز الحاج الطاهر بولنوار أن "التجار أصبحوا مهتمين بميدان التجارة الإلكترونية ولذلك تم توقيع اتفاقية بين الجمعية ووزارة البريد وكذلك اتصالات الجزائر الهدف منها التفكير في برامج تكوينية لفائدة التجار والحرفيين في مجال الرقمنة والتجارة الالكترونية."

كما أشار إلى بعض المشاكل التي تقف في وجه الدفع الالكتروني لجزائر منها وفق رأيه " غياب ثقافة الرقمنة عند بعض المستهلكين والتجار إضافة إلى ضعف تدفق الأنترنت في بعض المناطق."

الخاتمـــة :

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التجارة الخارجية ، ومهما اختلفت التعريفات حول مفهومها إلا أنها تتفق على دورها الفعال في التنمية الإقتصادية . هذا القطاع الإستراتيجي تؤثر فيه عوامل متعددة (طبيعية ، إقتصادية ...) قد تحد من تطوره وتوسعه ، كما قد يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية (خاصة المصدرين) مخاطر متنوعة (سياسية ، إقتصادية ...) والتي تكلفهم مبالغ هامة. و بعد مرور ما يزيد عن سنتين على ظهور فيروس كورو ، ومع المزيد من التخبطات التي ظهرت في بداية العام 2021 بخصوص جدوى أو عدم جدوى اللقاحات المضادة للمرض بسبب ظهور سلالات جديدة لكورو ، فإننا بحاجة لمزيد من الوقاية والحذر من العدوى، والتوجه أكثر نحو التجارة الإلكترونية بوصفها الخيار الأمثل في هذه الظروف، لما تتسم به مقارنتها لتجارة التقليدية، والتي يمثلها أصحاب المتاجر والمحلات التقليدية الموجودة على أرض الواقع، والذين كانوا هم الفئات الأكثر تضرراً من ظهور فيروس كورو المستجد (كوفيد – 19) في موجته الأولى؛ نظراً للإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتُخذت من قبل الحكومات ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة تفشي الو ء بشكل أسرع وخطير، وهو ما أدى إلى إحداث ركود ضخم وشديد في حركة البيع والشراء داخل المتاجر والمحلات التجارية التقليدية وإلحاق خسائر فادحة لكثير منها، والمعالم والتوقعات غير واضحة بعد. في المقابل انتعشت المتاجر الإلكترونية ومواقع البيع عبر الإنترنت، وشهدت تجارتهم رواجاً كبيراً .

الفصل الثـــــــانيي

تداعيات جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية مصدر رفاهية ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والنامية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية واعتمدت الجزائر استراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا مهما سواء من حية الواردات أو من حية الصادرات ،إلا أن هذه الفترة المتزامنة مع ظهور جائحة كورو دفع لدولة إلى إعادة النظر في هيكل صادراتها ووارداتها ،خاصة وأن الدولة الجزائرية في مسعى للتقليل من فاتورة الاستيراد والدفع بعجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويع الصادرات خارج للمحروقات في ظل تدهور وتقلبات أسعار النفط ومع ظهور الجائحة وانتشاره بداية من سنة 2020 زاد من عمق الفجوة وأصبح من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الاقتصاد الوطني في ظل تداعيات الجائحة.

المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية قبل الجائحة

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سيلسة تجارية ملائمة مع السيلسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق لتنمية وما له من ثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا لاعتماد على الآليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذن فالتجارة الخارجيةـهي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر لإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر رساء عدة تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها سعيا لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين.

كما قامت صدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية الموجهة لهما، فالشركة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائريةـمن خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة وتمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة وتحرير التجارة العالمية.

وحرية التجارة الخارجيةـلم تكن خيارا لنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فهم للقوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة.

واقع التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000–2018) (المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92– 102/104 –108)

الجدول رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000–2018) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (caf)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (fob)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	2.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.9
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (caf)	40.47	47.37	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	
الصادرات (fob)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	10.86 –	5.02–	
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: (DGD,2019)

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية؛ وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، و لتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار المحروقات، هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية، إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28.5 دولارا للبرميل سنة 2000، و24.85 دولارا للبرميل سنة 2001ثم 25.24 دولارا للبرميل سنة 2002. و لمقابل فإن الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الثلاث الأولى؛ إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001 إلى 19.13 مليار دولار، لتصل إلى 18.82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد أن الواردات الإجمالية عرفت تزايدا، فبعد أن سجلت ما قيمته 9.17 مليار دولار سنة 2000، ارتفعت إلى 9.94 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 12 مليار دولار سنة 2002، وكنتيجة لذلك فإن معدل التغطية انخفض من 240 سنة 2000 إلى 157 سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجار يقدر ب 11.07 مليار دولار؛ إذ قدرت قيمة الصادرات ب: 24.61 مليارا رتفاع كثر من 30% لنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12 % لتصل إلى 13.53 مليارا. وتحتل المحروقات قمة الصادرات بمداخيل تقدر ب 23 مليار دولار تمثل ارتفاعا ب28% مقارنة بسنة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب97% من الصادرات الإجمالية.

ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004 حيث وصل المتوسط السنوي للأسعار إلى 34.29 دولارا للبرميل مقابل 29.03 دولارا للبرميل سنة 2003، فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13.77 مليار دولار، أي ابنسبة ارتفاع في حدود 24% مقارنة مع سنة 2003. وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004 بنسبة 31.5% لتصل إلى 31.55 مليار دولار. في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004 ما قيمته 32.08 مليار دولار بنسبة ارتفاع قدرها 30.35% مقارنة بسنة 2003.ومن جانب آخر نجد أن الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004 إلى 18.30 مليار دولار نظرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة لاستثمار، وما يلاحظ سنة 2004هو انخفاض معدل التغطية إلى 175 مقارنة ب 182% سنة 2003 نظرا لأن وتيرة ارتفاع الواردات أكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات.

تواصل ارتفاع الفائض في الميزان التجاري خلال سنتي 2005 و2006 وبلغ ماقيمته 25.64 مليار دولار و 33.15 مليار دولار على التوالي، وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات، حيث ارتفعت الصادرات الإجماليةمن 46 مليار دولار سنة 2015 إلى 54.61 مليار دولار سنة 2016. شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53.61 مليار دولار، وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17.6 % مقارنة مع سنة 2015. أما بخصوص الواردات فبعد الارتفاع الكبير سنة 2004، عرفت سنة 2006 ارتفاعا جد بطيء؛ إذ بلغت الواردات الإجمالية سنة 2006 ما قيمته 21.45 مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 5.4 مقارنة بسنة 2005.

لرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا أن رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1.78% مقارنة بسنة 2006 ووصل إلى 32.53 مليار دولار، وهذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت إلى 27.63 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 28.8% في حين أن الصادرات الإجمالية كلنتقد ارتفعت بنسبة 10.1 % لتبلغما قيمته 60.16 مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59.6 مليار دولار صادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11.2% مقارنة بسنة 2006. ونظرا لأن وتيرةزيادةللواردات أعلىمن الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 إلى 218 بعدما وصل سنة 2006 إلى 255.

وعرفت سنة 2008 أداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري؛ إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39.81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20% من إجمالي الناتج الداخلي الخام. إن هذا الأداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك والتي ارتفعت بنسبة 33% مقارنة مع متوسط أسعار المحروقات لسنة 2007، وبذلك نجد أن إجمالي الصادرات ارتفع إلى 79.29 مليار دولار منهاحوالي 77.19 مليار دولار صادرات المحروقات، مع العلم أن أسعار البترول بدأت في الانخفاض مع منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي، وإلى جانب ذلك فقد عرفتللواردات الجزائرية ارتفاعا هي الأخرى سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، إذ وصلت إلى 39.47 مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42% .

مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد عرفت صادرات البترولزيادة معتبرة لتصل إلى حوالي 56.12 مليار دولار مقابل44.41 مليار دولار سنة 2009. لرغم من الانخفاض الطفيف في الكميات المصدرة من المحروقات بنسبة 1.78٪ مقلونة بسنة 2009. كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2009 وهو ما انعكس لإيجاب على وضعية الميزان التجاري، الذي انتقل رصيده من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 16.58 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفع معدل التغطية من 115 سنة 2009 إلى 141 سنة 2010.

ومع الاستقرار النسبي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2011 بمتوسط سعري في حدود 112 دولار للبرميل، فإن الميزان التجاري سجل فائضا ب 29.24 مليار دولار؛ إذ بلغت الصادرات الإجمالية حوالي 73.48 مليار دولار بز دة نسبتها حوالي 28٪ مقارنة مع سنة 2010، منهاحوالي 71.66 مليار دولار كصادرات محروقات، و بلغتللواردات الإجمالية حوالي 47.24 مليار دولار بز دة نسبتها تقدر بحوالي 16% مقارنة بسنة 2010. كما ارتفع معدل التغطية إلى 156 سنة 2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 21.49 مليار دولار ؛حيث بلغت الواردات الجزائرية 50.37 مليار دولار والصادرات الجزائرية 71.86 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2013 ليصل إلى

9.94 مليار دولار وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9.59% والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9.23%، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 143 سنة 2012 إلى 118 سنة 2013.

وفي سنة 2014 عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4.30 مليار دولار؛ لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 ويسجل عجزا بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات إذ انخفضت الواردات بنسبة 12.08% وانخفضت الصادرات بنسبة 39.91% نظرا للتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي47.1% سنة 2015، و لتالي عرف معدل تغطية الواردات لصادرات انخفاضا من 107 سنة 2014 إلى 73 سنة 2015.

ـفي سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة 2016؛ أي بز دة قدرها 4.8 ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي 15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي 15.6% لرغم من أن الكميات المصدرة من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية سنة 2016 إلى 30.02 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار سنة 2015 ويرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج.

أما في سنة 2017 فقد انخفض العجز التجاري إلى حوالي 10.86 مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى حوالي 35.19 مليار دولار أي بنسبة 17.22% مقارنة مع سنة 2016، وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76%.

وبخصوص سنة 2018، فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري سيسجل أقل عجزـب: 5.02 مليار دولار؛ إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار، ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع إلى 89% (المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92– 102/104 –108).

المطلب الثاني: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

(المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92– 102/104 –108)

أ. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية:

يشير الجدول التالي إلى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية:

الجدول رقم (02) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21549	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24512
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	64	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	2699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1324	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168.3

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على (DGD,2019)

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه. غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، مع تسجيل لقطاع الطاقة الذي يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات؛ فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج. إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة، بينما كلفت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذ في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار (المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92– 102/104 –108).

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة2015، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار وسنة 2018 ب 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12% من إجمالي الصادرات نظرا لز دة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018، ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار، وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع قي القطاعات، إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018، فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48%سنة 2007، انتقلت النسبة إلى حوالي 6.87 سنة 2017 ثم 6.88% سنة 2018 والشكل التالي يوضح مكانة صادرات المحروقات مقارنة لصادرات الأخرى خلال سنة 2018. (DGD, 2018, p. 18)

شكل رقم (01): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الز ئن)

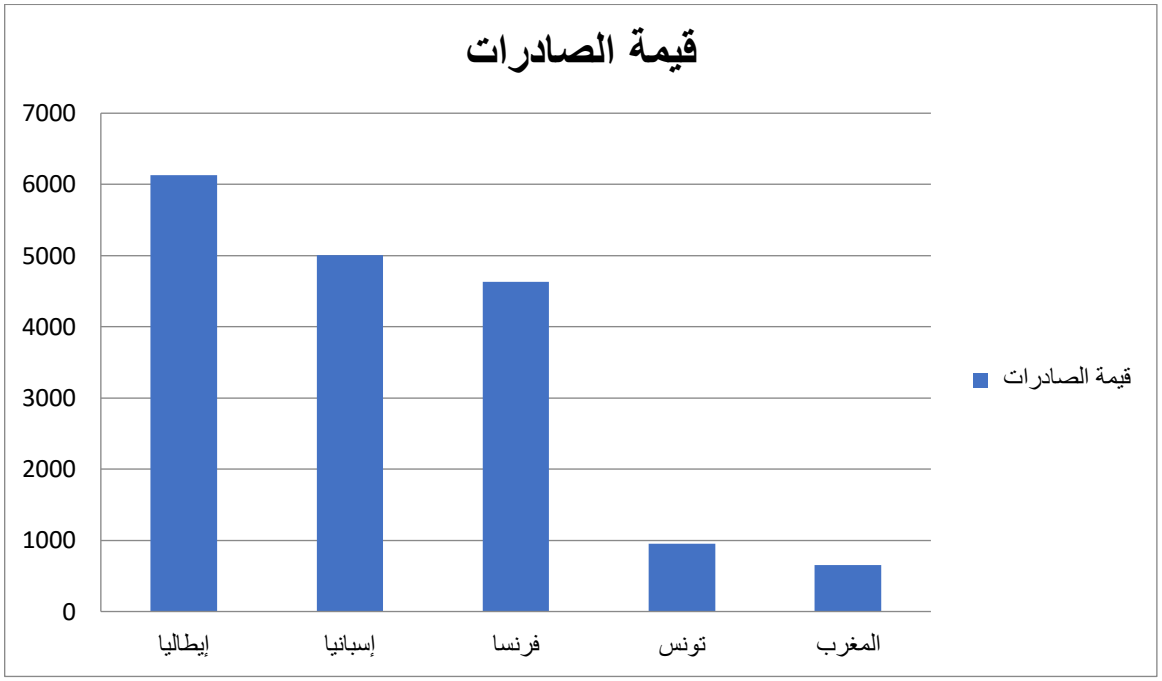

المصدر: من إعداد الباحث لإعتماد على:

يتضح ان اهم ز ئن الجزائر سنة 2018 إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 14.88%، ثم إسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي ب 12.15% ثم فرنسا بحوالي 4631 مليون دولار أيضا يمثل نسبة 11.25% من إجمالي الصادرات، بينما احتلت تونس والمغرب المرتبتين 14 و 15 على التوالي ب2.31% (952 مليون دولار) و 1.59% (653 مليون دولار). مع العلم أن الصادرات الجزائرية ارتفعت مع جل الدول مع اختلاف النسب، وسجلت أكبر نسبة ارتفاع مع الصين ب 89.18% مقارنة بسنة 2017.

المطلب الثالث: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)

(المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92- 102/104 -108)

الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

فيما يخص الواردات الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 4.2 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر ب 2.3 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار، المنتجات الاستهلاكية بقيمة 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات فلاحيه	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	1336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2794	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7102	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	15139	6145	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	3093	6397	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	7076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على: (DGD, Direction Générale de la Douane, 2019)

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر ب 58.58 مليار دولار؛ وبعد انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجز في الميزان التجاري. (DGD, 2018, p. 01)

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعا طفيفا من 658 إلى 664 مليون دولار. لتمس في سنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التي عرفت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19% ووصلت إلى 1563 مليون دولار. بينما شهدت سنة 2017 تذبذ في الواردات لنسبة لمختلف الأصناف، في حين عرفت سنة 2018 ارتفاعا في حجم الواردات لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائية بنسبة 1.6%، ارتفاع المواد الأولية بنسبة 24.29 %، سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 14.6% بينما قي الأصناف عرفت انخفاضا متفاو .

وتجدر الإشارة إلى أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الواردات، إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر ب 13.43 مليار دولار ما يمثل نسبة 7.29 من إجمالي للواردات، ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية، في حين أن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة، إذ بلغت قيمته سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية خلال سنة 2018. (DGD, 2018, p. 18)

الشكل رقم (02): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين)

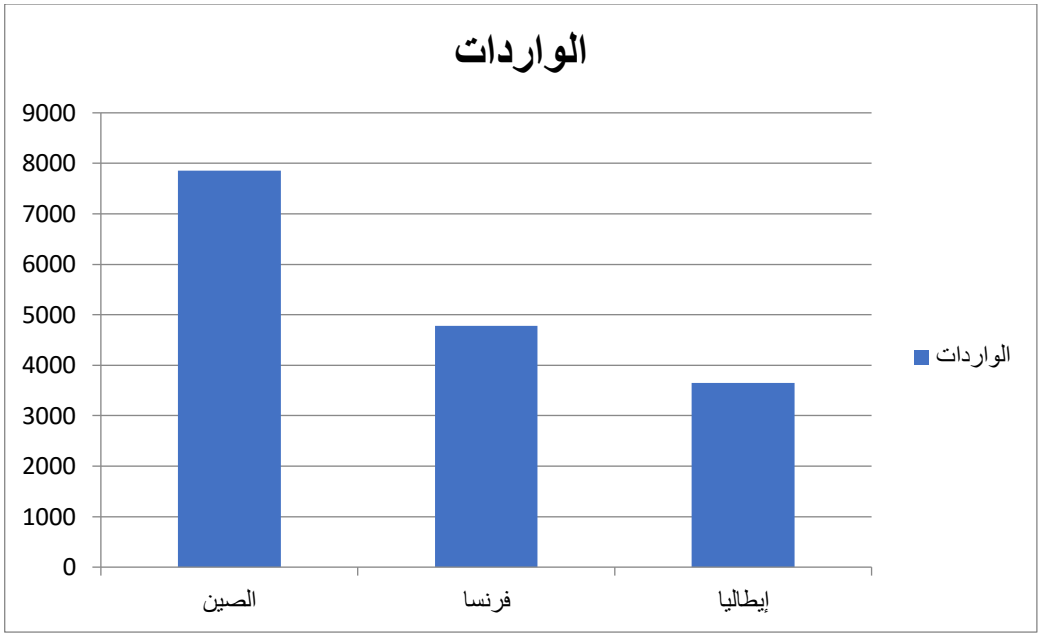

المصدر: من إعداد الباحث، لاعتماد على:إحصائيات المديرية العامة للجمارك

ما يلاحظ من الشكل أعلاه أن من أهم الموردين للجزائر سنة 2018 نجد الصين بقيمة 7850 مليون دولار أي ما يمثل نسبة 16.99% من اجمالي الصادرات، فرنسا بمبلغ4781 مليون دولار أي بنسبة 10.35% ثم إيطاليا بقيمة 3653

مليون دولار أي ما يمثل 7.91% مع العلم أن الواردات الجزائرية من الصين انخفضت بحوالي 5.77% مقارنة بسنة 2017، وارتفعت مع فرنسا بحوالي 11.08% مقارنة بسنة 2017 كذلك.

لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآ ر الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل أ ر الأزمة و الرفع من إمكانية تعافي اقتصاد تها بعد الأزمة.

لنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020 انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6.مليار دولار مقابل 37.4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لسنة 2020، هذا لإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة تداعيات الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة. (المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر ، الصفحات 98/92 – 102/104 –108)

المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا

المطلب الأول : صادرات وواردات الجزائر في ظل الأزمة(2019-2020)

أولا-صادرات الجزائر في ظل الأزمة(2019-2020)

تهيمن المحروقات على البنية العامة للصادرات بسبة 91.78% من إجمالي صادرات الجزائر في سنة 2020، في حين تبقى بقية الصادرات هامشية بنسبة 7.80% أي ما يعادل 1.96 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 5.77%، مقارنة لسنة الماضية (أنظر الشكل 3)

الشكل رقم (03): هيكلة الصادرات (القيمة مليون دولار أمريكي سنتي 2019-2020)

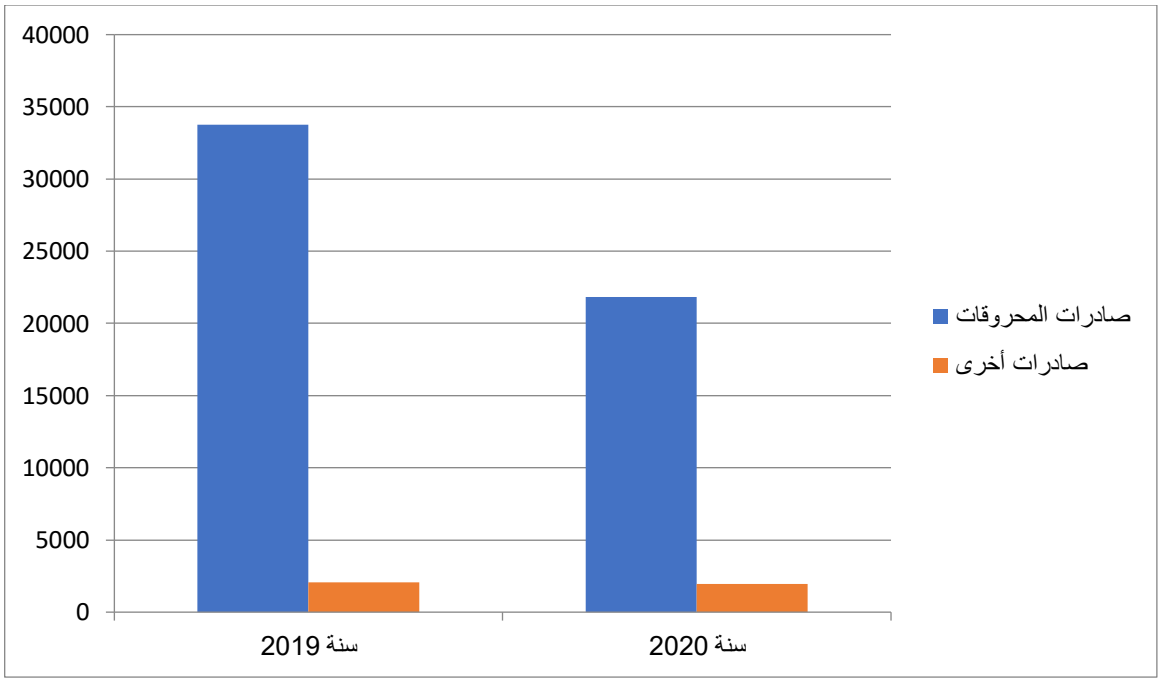

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

تتركز صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على عدد قليل من المنتجات حيث تمثل أكبر خمس منتجات مصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2020 نسبة 77.19% من القيمة الاجمالية للصادرات خارج المحروقات (أنظر الجدول 3).

تمثل كل من الأسمدة (41.29%)، السكر والمولاس (دبس السكر) وعسل النحل (15.61%) العناصر الكيميائية غير العضوية (12.36%) الجبر، الاسمنت ومواد للأبنية مصنعة (4.19%) والفواكه والجوز ت (ستثناء الجوز ت الزيتية) طازجة أو مجففة (3.74%) أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

و لمقارنة مع سنة 2019؛ تتعلق الز دات المسجلة بشكل رئيسي بكل من المحركات غير الكهر ئية بنسبة 38.97% الفواكه والجوز ت الطازجة أ، المجففة بنسبة 16.83% والجبرن الأسمنت، ومواد للأبنية مصنعة بنسبة 13.56%.

أما لنسبة للانخفاضات فقد مست بشكل رئيسي كل من القضبان وأسياخ وزوا ومقاطع من حديد أ صلب، العناصر الكيميائية غير العضوية والأسمدة الخام، لنسب المتتالية 46.10%، 32.33% و 19.16%.

الجدول رقم(04): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا للتصنيف المواد للتجارة الدولية التنقيح

(حصص نسبية%، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير%	المعدل التراكمي
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %		
582	أسمدة (هذا ما هو مذكور في المجموعة 272)	801.26	38.60	807.61	41.29	0.79	41.29
061	سكر ومولاس وعسل حر	261.67	12.61	305.26	15.61	16.66	56.90
522	عناصر كيميائية	357.19	17.21	241.71	12.36	-12.33	69.26
661	جبر وأسمنت ومواد للأبنية المصنعة	60.79	2.93	81.92	4.19	14.74	73.45
057	فواكه وجوز ت طازجة أو مجففة	64.62	3.08	73.21	3.74	14.35	77.19
272	أسمدة خام، غير ما في القسم 56.	68.61	3.31	35.46	2.84	-19.16	80.03
734	محركات غير كهر ئية (عدا ما يدخل منها في المجموعات 712 و 713 و 718 أجزاء هذه المحركات غير المذكورة ولا الداخلة في موضع أخر.	9.62	0.46	46.11	2.36	379.41	82.38

878	قضبان وأسباخ وزوا وأشكال ومقاطع (بما في ذلك الستائر الداعمة) من حديد	68.11	3.28	36.71	1.65	-46.10	54.26
775	معدات كهر ئية وغير كهر ئية من الطراز المنزلي، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	37.83	1.82	31.17	1.59	-17.60	55.56

المصدر: المديرية العامة للجمارك

ثانيا : واردات الجزائر في ظل الأزمة(2019-2020)

تبين تشكيلة الواردات وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة تنقيح 4، خلال سنة 2020 ما يلي:

1) الأغذية والمشرو ت: 7.74 مليار دولار أمريكي، موزعة بين منتجات أولية (3.36.مليار دولار أمريكي) و منتجات مجهزة (4.11 مليار دولار أمريكي).

2) لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر: 12.92 مليار دولار أمريكي، منها: 86.86% للمنتجات المجهزة.

3) سلع إنتاجية وأجزاؤها وملحقاتها: 7.48 مليار دولار أمريكي موزعة بين سلع إنتاجية(عدا معدات النقل) بقيمة 4.95 مليار دولار أمريكي و 2.53 مليار دولار أمريكي للأجزاء والملحقات.

4) سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر: 3.45 مليار دولار أمريكي تتكون من: منتجات معمرة (16.43%) شبه معمرة (23.31%) ومنتجات غير معمرة (60.26%) (أنظر الجدول 2.4).

الجدول رقم (05): واردات المصنوعات المتنوعة

(حصص نسبية%، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار أمريكي)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير %
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية%	
874	أدوات وأجهزة للقياس والفحص والتحليل والتحكم، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	325.91	14.10	304.49	17.28	-6.57
895	أصناف من الدائن غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	240.61	10.41	215.72	12.24	-10.34

872	أدوات وأجهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، للأغراض الطبية أو الجراحية أو لأغراض طب الأسنان أو لطب البيطري	134.91	5.84	149.86	8.49	10.96
851	أفنية	202.98	8.78	141.23	8.01	-30.42
899	مصنوعات متنوعة غير مذكورة ولا واردة في موضع آخر	135.27	5.85	116.59	6.61	-13.81
821	الأ ث وأجزاؤه: والأسرة والحشا (المراتب) وحوامل الحشا والوسائد وغيرها من المفروشات المحشوة	179.04	7.75	109.24	6.20	-38.98
845	ألبسة من أقمشة نسيجية، سواء كانت أو لم تكن مضبوطة بستارة أو برة معلوفة (كروشية) غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	118.91	5.15	93.21	5.29	-21.61
812	تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	82.31	3.56	72.86	4.13	-11.48
المجموع الجزئي		1419.94	64.45	1203.04	68.25	-15.28
أخرى		890.82	38.55	559.53	31.75	-37.19
المجموع		2310.77	100	1762.58	100	-23.72

المصدر: المديرية العامة للجمارك

1.لمحة عامة:

– سجلت التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020 مقارنة لسنة الماضية تراجعا بنسبة 25.17%.

– سجلت الواردات انخفاضا يقدر بـ 17.99% موازاة مع الصادرات التي خضعت إلى نفس الاتجاه مسجلة بذلك انخفاض بـ 33.57%.

– لنسبة للواردات: فإن اللوازم الصناعية غير مذكورة في موضع آخر تحتل أكبر حصة نسبية بمعدل 37.57% (سجلت انخفاضا نسبته 17.33%) تليها السلع الانتاجية وأجزاؤها وملحقاتها بحصة 21.74% (نخفاض نسبته 17.98%)ثم الأغذية والمشرو ت بحصة نسبية 21.73% (نخفاض نسبته 6.75%).

– من حيث التطورات: فإن معدات النقل وأجزاؤها وملحقاتها والوقود وزيوت التشحيم سجلت الانخفاضات الأكثر اعتبارا بنسبة 52.49% و 42.62% على التوالي.

– أما لنسبة للصادرات فقد طغت عليها فئة الوقود وزيوت التشحيم بنسبة 90.52% (التي سجلت انخفاضا بنسبة 35.20%).

– دائما من حيث التركيبة: إن مثلت فئة اللوازم الصناعية الغير المذكورة في موضع آخر حصة ضئيلة تقدر بـ 7.11% فقط ، فإن الفئات الأخرى تمثل هي أيضا حصص جد ضئيلة إلى ضئيلة تتراوح ما بين 0.06% و 1.87% .

الجدول رقم (06): المبادلات التجارية الجزائرية وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة التنقيح.

(حصص نسبية %، القيمة مليون دولار أمريكي)

	الواردات			الصادرات			معدل التغطية %
	القيمة	الحصة النسبية %	نسبة التغير %	القيمة	الحصة النسبية %	نسبة التغير %	
الأغذية والمشروبات	7472.36	21.73	6.75	446.17	1.87	8.29	0.06
لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر	12922.62	37.57	–17.33	1690.94	7.11	–17.99	0.13
وقود وزيوت تشحيم	670.21	1.95	–42.62	21541.04	90.52	–35.20	32.14
سلع إنتاجية (عدا معدات النقل) وأجزاؤها وملحقاتها	2361.50	6.87	–52.49	57.76	0.24	109.28	0.00

سلع إستهلاكية غير مذكورة في موضع آخر	3451.98	10.04	–14.54	47.31	0.20	–24.49	0.01
سلع غير مذكورة في موضع آخر	30.52	0.09	1005.14		0.00		–
نقود ذهبية ونقود متداولة	5.30	0.02	27.25		0.00		–
المجموع	34391.04	100	–17.59	23796.60	100	–33	69.19

أما فيما يخص سنة 2021 فقد شهدت الجزائر استكمال بناء المؤسسات المنتخبة للدولة وإنعاش منظومة النمو والتواز ت المالية، في انطلاقة اقتصادية جديدة للبلاد، بعد سنة 2020 التي تميزت لتداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19؛

الصادرات خارج المحروقات: خطوة عملاقة للاقتصاد الوطني في 2021

تميّزت أداءات الاقتصاد الوطني في سنة 2021 رتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات، التي هزت 4.5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر وهو مستوى غير مسبوق منذ الاستقلال، حيث أظهرت الأرقام الرسمية ارتفاعًا ملحوظًا في صادرات المحروقات بنسبة 60% من حيث القيمة و12% من حيث الحجم، فيما سجلت الصادرات خارج المحروقات، مستوى ربحي غير مسبوق منذ الاستقلال محققة طفرة استثنائية (+ 160% مقارنة بسنة 2020).

وشكّلت الصادرات خارج المحروقات 12.3% من مجموع عمليات الصادرات التي تمت خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، وتحقّقت هذه النتيجة بفضل مجموعة من الإجراءات التحفيزية التي تشمل على وجه الخصوص إنشاء أروقة خضراء مخصصة للصادرات ومزا ضريبية وتسهيلات إدارية لإضافة إلى تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الترويج للمنتجات الجزائرية في الخارج، ومن بين الحوافز التي سمحت بتعزيز الصادرات خارج المحروقات، نجد أيضا التنظيم الجديد لبنك الجزائر والذي يسمح للمصدرين لحصول على جميع المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطتهم، لإضافة إلى ذلك يعفي نظام البنك المركزي من إجراءات التوطين البنكي صادرات الخدمات الرقمية وكذا تلك المتعلقة بخدمات الشركات الناشئة والمهنيين غير التجاريين، وتشير هذه القيمة إلى إرادة الدولة في الخروج تدريجيًا من التبعية للمحروقات وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية من اجل إدماج نموذج اقتصادي جديد يقوم على خلق القيمة المضافة، و لنسبة للجزائر التي لا يزال اقتصادها مرتبطا بشدة بمداخيل المحروقات، فإنّ سنة 2021 كانت أكثر سخاء من سنة 2020 من حيث سعر البرميل ، إذ انتقل المعدل السنوي لمزيج "صحراء بلند" من 41.8 دولارات إلى أكثر من 65 دولارًا. ويعود تحسن الأسعار بشكل رئيسي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي وجهود منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائها، من اجل الحفاظ على توازن السوق.

وكانت رسالة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، واضحة حيث أكد على ضرورة تقليص تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات إلى 80 % على المدى القصير مقابل 98 % في السنوات الأخيرة.من جهة أخرى، تمكّن المتعاملون الاقتصاديون الناشطون في مجال الصادرات من تثمين جودة منتجاتهم والتعريف بها بفضل ز دة مشاركتهم في المعارض الإقليمية والقارية.

وتنوي الجزائر من جانب أخر استكشاف مجالات استثمارية أخرى، على غرار تكنولوجيات الإعلام والاتصال والخدمات الرقمية والبنكية والتأمينات والإنتاج السينمائي والتلفزي والأشغال العمومية والسياحة والنقل والتعليم والتكوين والنشاطات الر ضية والدراسات والاستشارة.

وفي 31 أكتوبر 2021، وجّه الرئيس عبد المجيد تبون، الحكومة إلى إعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "بنداً بندًا وفق نظرة سيادية تقتضي مبدأ "رابح–رابح".

كسر التراجع :

بعد تراجع بنسبة 4.9 % في سنة 2020، سجل الناتج المحلي الخام ارتفاعا قياسيا فاق نسبة 6 % خلال الثلاثي الثاني لـ 2021، وهي نتائج تؤشر على التعافي الاقتصادي الذي تشهده الجزائر في السنة الحالية.وتمكّن الاقتصاد الجزائري من العودة للنمو بفضل النتائج الايجابية المحققة في شتى القطاعات، وعلى رأسها قطاع المحروقات الذي سجل ارتفاعا في القيمة المضافة القطاعية بنسبة 10.3 لمائة (مقابل – 10.2% في سنة 2020).

و لموازاة مع ارتفاع الصادرات، سجّلت الواردات انخفاضًا محسوسًا لتصل الى 30 مليار دولار أي نصف قيمتها قبل 10 سنوات، ويتعلق الأمر ب "انخفاض هيكلي وليس ظرفي" بحسب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، كما أنها نتيجة "تعكس مستوى الفساد والتبذير الذي عرفه البلاد خلال السنوات السابقة"، حسب تصريحات الوزير الأول وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان.

وبفضل تجسيد سياسة ترشيد الواردات، تمكنت البلاد بعد سنوات من العجز من تسجيل فائض في الميزان التجاري كثر من مليار دولار في نهاية نوفمبر وهو رصيد إيجابي مرشح لأن يتجاوز قيمة ملياري دولار في نهاية السنة، وعليه فإن مداخيل صادرات البلاد قد سمحت بتغطية تكاليف الواردات في 2021 دون اللجوء الى احتياطات الصرف.

و لنظر لهذه النتائج، فإن عجز ميزان المدفوعات لن يتجاوز 5 مليارات دولار في 2021 مقابل 16 مليار في 2020، وهي أرقام كانت إلى غاية وقت قريب "بمثابة حلم"، حسب تعبير الوزير الأول.

غير أنّ الجائحة كانت لها رغم ذلك آ ر ملموسة على التضخم، الذي ارتفع إلى 5% بنهاية السنة (مقابل 2.4 لمائة في 2020)، بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية على المستوى الدولي وتكاليف اللوجستيك وهو ما دفع لأسعار إلى الارتفاع محليًا، كما زادت الأزمة الصحية التي عرفتها البلاد منذ الثلاثي الأول من 2020 –على غرار بقية العالم– من تفاقم عجز الميزانية جراء ارتفاع النفقات الموجهة لمواجهة الا ر المالية للأزمة.

لكن وعكس بعض السيناريوهات المتشائمة، فإنّ الجزائر لم تلجأ إلى طبع الأوراق المالية ولا الى الاستدانة الخارجية، حيث تم تمويل الخزينة بشكل كلي من خلال اللجوء الى آليات الخزينة وصندوق ضبط الايرادات.

واعتبر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي أنّ "التصدي السريع للسلطات الجزائرية، سمح لحد من الآ ر الصحية والاجتماعية للأزمة".

وأكد مجلس إدارة الصندوق في ختام مشاوراته مع الجزائر لسنة 2021، أنّ "الاقتصاد الجزائري بصدد التعافي التدريجي من الصدمتين التي تعرض لهما معا في ان واحد خلال 2020، وهما و ء كوفيد 19 وانخفاض أسعار النفط" (صندوق النقد الدولي، 2022). وفضلا عن الاصلاحات الهيكلية وإجراءات التصدي للأزمة الصحية، فإنّ سنة 2021 قد تميزت أيضًا بتعزيز الترسانة القانونية المسيرة للاقتصاد لاسيما مع بداية السر ن الفعلي للقانون الجديد للمحروقات وإعداد قانون جديد للاستثمارات والمصادقة على قانون يجرم المضاربة. (انظر الي الرابط، 2022)

إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021:

حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات لنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ز دات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية تتجلى فيما تي:

صادرات الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل 118% حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛ نفس الشيء كان لنسبة للسبعة أشهر التي سجلت ارتفاع بنسبة 108% (2.47 مليار دولار).

معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 12.3 لمائة من القيمة الإجمالية للصادرات .

أهم المـــــــواد المصدرة و مقارنتها بنفس الفترة من السنة الماضية:

– الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية: 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولار أي بز دة تقدر بـ 69,1%.

– الحديد و الصلب 595 ,78 مليون دولار مقابل 28,76 مليون دولار أي بز دة تقدربـ 1971.% .

– مواد كيميائية غير عضوية: 501,8 مليون دولار، مقابل 150,1مليون دولار، أي بز دة تقدربـ:234%.

–سكر،محضرات سكرية وعسل النحل: 288 مليون دولار مقابل مليون دولار أي بز دة تقدربـ66% .

– مصنوعات معدنية: 190,81 مليون دولار أيبنسبة تقدبر 6,54% من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

– وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعو ت التي تعترضهم في الميدان.

رقم قياسي للصادرات خارج المحروقات

ويوم 5 سبتمبر 2021، كشف مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة، بلوغ الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عتبة 2.4 مليار دولار في 7 أشهر الماضية متوقعا ان تتعدى عتبة 4.5 مليار دولار قبل نهاية السنة الجارية وهو رقم قياسي لم يسبق تحقيقه.

وأكد المسؤول عن وجود منحنى تصاعدي في عملية التصدير خاصة نحو البلدان الافريقية مما ساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري.

وقال إن كل المعطيات تشير الى أنّ الصادرات ستحقق هذا العام رقما قياسيا ريخيا، مضيفا ان احصائيات من الجمارك لـ7 اشهر الاولى من هذه السنة تشير الى بلوغ الصادرات 2.4 مليار دولار بعدما كانت لا تتجاوز 1.2 مليار وهو ما يشمل ارتفاعا بـ 108 لمائة، مضيفا ان هذا الارتفاع المحسوس في الصادرات بلغ في مواد البناء أي 450 مليون دولار فيما ارتفع تصدير الاسمدة بـ67 لمئة.

و لنسبة الى صالون الموقار الدولي في طبعته العاشرة التي احتضنتها ولاية تندوف بحضور وفد وزاري كبير، قال ذات المتحدث إنه احدى الاستراتيجيات لترقية التجارة البينية خاصة بعد دخول منطقة التجارة الحرة الافريقية حيز التنفيذ.

وحول المنطقة الحرة يضيف المسؤول أن هذه المنطقة تمنح امتيازات التفكيك الجمركي بما يسمح للمنتجات الجزائرية بتنافسية أكبر في السوق الافريقية.

ونشرت وزارة التجارة، قبل أ م بيا تضمن إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للسداسي الأول من سنة 2021، وورد فيه أن صادرات السداسي الأول من سنة 2021 بلغت 2.03 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.04 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، أي رتفاع قدره 95.55 لمائة، في حين مثلت الصادرات خارج المحروقات ما نسبته 12.38 لمائة من إجمالي مبيعات البلاد إلى الخارج.

وفي تفاصيل الصادرات خارج المحروقات جاءت الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية بـ618 مليون دولار بز دة تقدر بـ 52.4%، والحديد والصلب 370 مليون دولار مقابل 21.59 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، أي بز دة تقدر بـ 16.14 لمائة، ومواد كيميائية غير عضوية بـ 343 مليون دولار مقابل 114.23 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية أي بز دة تقدر بـ200%، والمواد الغذائية بـ287 مليون دولار بز دة تقدر بـ37 لمائة، والسكر بـ206 مليون دولار بز دة تقدر بـ55.5 لمائة، ومصنوعات معدنية بـ141 مليون دولار بنسبة تقدر بـ7 لمائة.

أما واردات الجزائر بلغت 33.8 مليار دولار مطلع ديسمبر سنة 2021 والتي فاقت 64 مليار دولار قبل سنوات، فيما أعلن الوزير الأول وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمان أن فاتورة الواردات في الجزائر بلغت 33.8 مليار دولار إلى غاية نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر الماضي؛ وأوضح بن عبد الرحمان في ندوة صحفية أن الحكومة حققت "اليوم نتائج مالية واقتصادية لم تكن في الحسبان"، بعد أن تقلصت فاتورة الواردات إلى 33.8 مليار دولار إلى غاية نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر 2021. وأشار إلى أن "بعض المؤسسات الدولية راهنت على بلوغ فاتورة الاستيراد 50 مليار دولار".

وذكر المسؤول الجزائري أن "فاتورة الاستيراد قد بلغت في السنوات القليلة الماضية أكثر من 64 مليار دولار، وهذا يدل على الفساد والتبذير الذي كان واقعا على مستوى الاستيراد العشوائي، مما أثر سلبيا على الميزان التجاري واحتياطات الصرف الوطنية".

كما تحدث بن عبد الرحمان عن احتياطات الصرف من العملة الصعبة، قائلا، إنه " لرغم من الرها ت التي كانت موجودة خلال سنة 2020، فقد تمكننا من إعادة تكوين هذا الاحتياط".كما أضاف أن الجزائر الآن في "مستوى جد مرضي لنظر إلى الوضعية الاقتصادية العالمية التي تتميز لهشاشة، خاصة خلال سنة 2020، التي عرفت انكماشا اقتصاد عالميا و ثرت به الجزائر لكنها تمكنت من المرور بنجاح في هذا الامتحان".

و أكد المتحدث أن "الوضعية المالية والاقتصادية تتحسن بصفة أكثر من ايجابية مما كنا ننتظره" مشيرا إلى أن هذه العوامل مشتركة دفعت بنا إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري بلغ 1.4 مليار دولار إلى غاية 30 نوفمبر 2021.وتحدث التقرير عن الآفاق الاقتصادية التي"تشير إلى انتعاش هش، وتفاقم التواز ت المالية والخارجية على المدى المتوسط" (أصوات مغاربية / وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

المطلب الثاني: تداعيات وسبل الخروج من الأزمة تزامنا ونهاية كورونا 2022

– تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات: (موسوعة ويكيبيد الحرة و الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفي)

أجلت وزارة الصحة منح العطل لجميع مستخدمي قطاع الصحة،بما فيهم الذين يشتغلون في إطار عقود الإدماج المهني، ووجهت وزارة الصحة تعليمة إلى مديري الصحة الولائيين ومديري المراكز الاستشفائية لتعليق كل العطل الخاصة لعاملين على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن.

الحد من التجمعات.

غلق جميع المدارس والجامعات:

في مارس 2020 أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس(يشمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي) والجامعات،مراكز التكوين المهني،الزوا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية ،مستثنيا الجامعات التي سوف تجرى بها الامتحا ت الاستدراكية.

فتوى حول صلاة الجماعة ودفن موتى كورونا:

في مارس 2020 في تصريح لوزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري السيد:يوسف بلمهدي قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة،وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد على غرار تعليق الصلوات وأداء مناسك الحج والعمرة في بلاد الحرمين.

فتوى حول صلاة العيد :

في 13 ماي 2020 ،أفتت اللجنة الوزارية للفتوى داء صلاة عيد الفطر المبارك جماعة بين أفراد الأسرة الواحدة أو فرادى ،ويمكن أداؤها لأصحاب المداومات في أماكن العمل في حدود المتاح لهم .

تسريح نصف العمال :

في مارس 2020،في إطار اجتماع تكميلي لجلسة العمل بخصوص تفشي فيروس كورو في البلاد أصدر المجتمعون لر سة في إطار الحد من انتشار الو ء عددا من القرارات وتطبيق العزل على حالات الاصابة سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة ،ومنها :

- ✓ تسريح نصف من الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية الضرورية مع الاحتفاظ برواتبهم.
- ✓ تسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار.

غلق كلي للمحلات ومكافحة المضاربة :

- ✓ غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات ، ستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه) .
- ✓ غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها.
- ✓ احترام مسافات الأمان الإجبارية على الأقل 01 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل الجماهير،بحيث يقع على عاتق الإدارات المعنية الحرص على احترام هذه المسافة واللجوء إلى القوة العمومية ان اقتضى الأمر.

قيود السفر:

تعليق الرحلات نحو الخارج :

أمر الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد بعد التشاور مع نظيره الفرنسي ادوارد فيليب،بوقف مؤقت لجميع الرحلات الجوية والبحرية بين الجزائر وفرنسا مؤقتا ابتداءا من 15 مارس 2020.

تعليق الرحلات الجوية الداخلية :

أعلنت الخطوط الجوية الجزائرية وشركة الطاسيلي بتعليق الرحلات الجوية الداخلية وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 مارس 2020 إلى غاية 04 أفريل 2020 .

وقف النقل الداخلي :

في 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن بجملة من الاجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم :20 –69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كامل التراب الوطني.

تنصيب لجنة متابعة ورصد وباء كورونا: (موسوعة ويكيبيد الحرة و الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفي)

أصدر المجتمعون لر سة في إطار الحد من انتشار الو ء عددا من القرارات ومنها تدعيم لجنة اليقظة والمتابعة الحالية بوزارة الصحة بلجنة علمية لمتابعة و ء كورو ،تتشكل من كبار الأطباء الأخصائيين وتكون مهمتها متابعة تطور انتشار الو ء وإبلاغ الرأي العام بذلك يوميا و نتظام،وقام الوزير الأول عبد العزيز جراد بتنصيب اللجنة في 21 مارس 2020 بر سة عبد الرحمان بن بوزيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات .

العزل الصحي المحلي (موسوعة ويكيبيد الحرة و الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفي):

توزيع مناطق العزل الصحي الكلي والجزئي على ولا ت الجزائر :الازرق القاتم (حجر كلي) الأزرق الفاتح (حجر جزئي).

وقد قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في 23 مارس 2020 حجرا كليا على ولاية البليدة لمدة 10 أ م ،وحجرا جزئيا على العاصمة ابتداءا من 19:00 مساءا إلى غاية 07:00 صباحا، هذا لإضافة الى تمديد الحجر الصحي على قي الولا ت وخاصة المتضررة منها.

إجراءات الجماعات المحلية :

هذا وعلى غرار القرارات التي أقرها رئيس الجمهورية خلال الاجتماع المجلس لأعلى للأمن المنعقد بتاريخ 23 مارس 2020 منها:

يتعين على مسؤولي الجماعات المحلية القيام نشطة تعقيم وتطهير الأماكن العمومية على نطاق واسع.

استحداث لدى الوالي لجنة ولائية مكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية ومكافحة فيروس كورو .

التسهيلات الجمركية والضريبية :

تم تكليف وزارة المالية في 17 مارس 2020 بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة مع التسريع في الاجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

وفي 23 مارس 2020 أمر الرئيس عبد المجيد تبون مصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورو من خلال تخصيص رواق أخضر.

فيما أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن جيل تقديم الاقرارات ودفع الرسوم والضرائب ،مضيفة أن هذا الاجراء استثنائي ولن يترتب عليه أي عقوبة خير.

إجلاء المواطنين والحجر:

قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعا الجزائريين العالقين في العديد من البلدان من خلال تخصيص رحلات خاصة عبر الخطوط الجوية الجزائرية، وتم إجلاء مواطنين من الخارج في عملية هي الأكبر على الإطلاق امتدت عبر أربع قارات ،وتم تخصيص فنادق ومنشآت صحية عمومية وخاصة لاستقبال العائدين .

هذه هي أهم القرارات التي اتخذت في بداية الجائحة وأهمها في مارس 2020 منها ماهو صحي ومنها ما يتعلق لجانب الاجتماعي و المالي والاقتصادي.

أما أهم القرارات التي اتخذت سنة 2021 والاحتياطات والتدابير اللازمة للخروج من الأزمة ومع تعايش المواطنين مع الجائحة وانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطن وعلى الاقتصاد ككل من خلال الغلق للمحلات والأسواق وتوقيف النقل مما تسبب في انتشار البطالة والفقر،ومن أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية كحل مؤقت تعويض المهنيين وأصحاب المحلات والحرف المتضررين من الجائحة ،وكذا التخفيف من الاجراءات المتخذة للحد من انتشار الفيروس ،ودراسة سبل جديدة للنهوض لاقتصاد الجزائري من خلال توفير اللقاح الضروري وشبه الزامية التلقيح وخاصة في بعض القطاعات والملاحظ لسنة 2021 التطورات الحديثة للفيروس وانتشاره على فترات أو موجات وهذا عبر العالم والجزائر خاصة ورغم تعايش المواطن للإجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها يبقى أثر الفيروس اللعين متواصلا ومنتشرا رغم اللقاحات المتوفرة والمنتجة من طرف العديد من المختبرات الدولية والمعترف بها دوليا يبقى بريق الأمل بنهاية الفيروس مع نهاية 2021 وبداية 2022 ومع هذا تواصل السلطات

والحكومات دراسة الآ ر الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورو واتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة للنهوض لقطاع الاقتصادي خاصة وتدارك ما سببته الجائحة من خسائر فادحة وأطاحت قتصاد ت العديد من الدول خاصة البلدان التي تعتمد في مداخيلها على قطاع الخدمات والسياحة مثل تونس وغيرها وما يلاحظ أيضا خلال الجائحة انتعاش التجارة الالكترونية واعتبارها بديلا للتجارة التقليدية وخاصة خلال فترة غلق المحلات والأسواق ،والملاحظ أيضا انتعاش قطاع الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية مثل صناعة وإنتاج الأقنعة الواقية والكمامات والمعقمات ،والتي كانت بديلا لبعض الصناعات ،في حين تضرر بعض اقتصاد ت الدول ومنها الجزائر والتي تعتمد في مدا خيلها على البترول نتيجة لانخفاض أسعار هذا الأخير نتيجة لنقص الطلب عليه و لرغم من تدخل منظمة الأوبيك لتحديد وتسقيف حجم الإنتاج للحفاظ على الكمية المعروضة في الأسواق الدولية مقارنة مع كمية الطلب عليه للحفاظ على سعر النفط . وتراهن الجزائر على جعل" 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي" (انظر للي الرابط، 2022) وهو شعار خطة اقتصادية سطّرتها الحكومة الجزائرية لتطوير اقتصادها المرهون بشكل شبه كامل بتقلبات سوق النفط الدولية. وتعتزم في هذا الإطار الدخول بقوة إلى أسواق البلدان المجاورة، خصوصاً موريتانيا ومالي، لكن المنتجات والسلع المحلية تفتقد في معظمها معايير الجودة التي تسمح لها بمنافسة البضائع الأوروبية الرائجة لمنطقة.وتقول السلطات إنها تعوّل على مئات المؤسسات الخاصة، لتكثيف الإنتاج الصناعي والخدمات لرفع قيمة الصادرات خارج المحروقات، من 4 مليارات دولار في نهاية 2021 إلى الضعف في نهاية العام التالي.

وكان الرئيس عبد المجيد تبون صرح أنه نتهاء تجديد البرلمان ومجالس البلد ت والولا ت، عبر الانتخا ت التي جرت في 2021 "سنهتم بتطوير الاقتصاد، وستكون 2022 سنة الإقلاع الاقتصادي".

ومن خلال الدراسة فإن عالم الأعمال والاستثمار "مجبر على إحداث تغيير جذري في طرق وآليات عمل النظام المصرفي، وذلك وفق نظرة واقعية تعكس ما يعيشه الفاعلون في الاقتصاد والاستثمار، وتنفيذ خطة الإقلاع يكون حتماً شراك هؤلاء الفاعلين عند اتخاذ القرارات المناسبة لإنقاذ المؤسسة من الانهيار أولاً، و نياً الأخذ بتجاربهم وآرائهم بخصوص أي عمل للنهوض لاقتصاد".

والعالم يتغير اليوم بفضل المؤسسة الاقتصادية و أزمة (كوفيد19) أفرزت وعياً لدى المسيّرين في كل البلدان ن المؤسسة ينبغي أن تكون في صلب القرار الاقتصادي و في الجزائر نشعر أن هناك إرادة فعلية للتغيير فهل هي كافية؟ الآراء متباينة على هذا الصعيد، ولكن أعتقد أن الحكومة تعمل بجدية لفكّ التبعية المفرطة للمحروقات.

فالمؤسسة الصناعية المنتجة هي المحرك الحقيقي للاقتصاد، وهناك إرادة اليوم في فتح أسواق لخارج بغرض التصدير، والتصدير يكون بتصنيع مواد ومنتجات و عرض هذه المنتجات ذات الجودة في أسواق البلدان المجاورة بشرط أن يجري تطوير النظام المصرفي حتى يمكنه مرافقة هذا المسعى ليبلغ الهدف.

وحول تصدير منتجات زراعية إلى موريتانيا ودول من الساحل ومن غرب أفريقيا في الأشهر الأخيرة، وما إذا كان ذلك مؤشراً على حدوث نقلة في الصادرات خارج المحروقات لأن السوق الطبيعية للجزائر هي دول الجوار و لكن يجب أن يتوفر للشركة مناخ يشجع على تصدير منتوجها.

وهناك إرادة في الجزائر لتخفيض فاتورة الاستيراد، لكن البلدان التي نريد أن نصدّر إليها منتجاتنا، تفكر هي أيضاً مثلنا وتريد تخفيض الاستيراد. لذلك يجب أن تسيّر المؤسسة الجزائرية بمعايير دولية حتى تكون قادرة على المنافسة.ولدينا اليوم بعض المؤسسات التي تقدم منتوجات ذات جودة عالية وهي معروفة وتنتظر التفاتة من السلطات ودعمها وتسهيل عملية الجمركة.

وبحسب المؤشرات الواردة في مشروع موازنة الجزائر لعام 2022، فقد رصدت الجزائر موازنة ضخمة قدرت 9858 مليار دينار جزائري، وهو ما يعادل 74 مليار دولار، بز دة قدرها 12 مليار دولار مقارنة بموازنة 2021 التي كانتـبـ62 مليار دولار.

وراهنت الحكومة الجزائرية في إعداد موازنة 2022 على سعر مرجعي للنفط قدره 45 دولارا كسعر مرجعي لبرميل النفط الخام و50 دولارا أمريكياً كسعر السوق لبرميل النفط الخام، مقابل 40 دولارا للبرميل في موازنة 2021.

في مقابل ذلك، سجل مشروع قانون المالية لعام 2022 عجزا " ريخياً" وغير مسبوق، تم تقديره بنحو 4100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 30 مليار دولار،وأرجعت الحكومة الجزائرية ذلك إلى ارتفاع النفقات مقارنة لإيرادات، حيث أشارت إلى أن الإيرادات الإجمالية ستبلغ 5683 مليار دينار أي 43 مليار دولار أمريكي، مقابل نفقات كلية تصل إلى 74 مليار دولار.

ولم يسبق أن تجاوز عجز الموازنة العامة في الجزائر سقف 22 مليار دولار رغم كل الأزمات المالية التي مر بها، فيما يرجعه الخبراء الاقتصاديون إلى أحد تداعيات جائحة كورو ، وتعطل المشاريع التنموية وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق الجزائرية. وعكس ما كان متوقعاً، فقد حافظت الحكومة الجزائرية على موازنة ضخمة للدعم الاجتماعي، حيث رصدت لها قيمة وصلت إلى 1942 مليار دينار جزائري، ما يعادل 14.6 مليار دولار.

وتوقعت ميزانية الدولة لسنة 2022 أن تصل نسبة نمو الاقتصاد إلى حدود 3.3% مقابل 3.8% كانت متوقعة في موازنة 2021، في مقابل توقعات ستقرار نمو قطاع المحروقات إلى 4%، و4.5% لنسبة للزراعة و4.1% لقطاع الصناعة.

وبحسب تقارير، فإن اقتصاد الجزائر عرف حركية في الأشهر الأخيرة لسنة 2021 رغم انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورو ، فقد أشار صندوق النقد الدولي في نوفمبر الماضي، إلى مؤشرات جيدة وقدرة على التعافي رغم وجود عدد من التحد ت. (صندوق النقد الدولي ، 2021)

وتراهن الجزائر على جعل سنة 2022 عاما للمشاريع الاقتصادية الطموحة، وسط توجه إلى مراجعة قوانين مهمة مثل قانون الاستثمار، وقانوني البلدية والولاية اللذين يرتبطان لتنمية على نحو وثيق،و مل السلطات الجزائرية أن يساعد تبسيط الهياكل الإدارية في البلاد على تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، لا سيما أمام الراغبين في الاستثمار.

وأنهى الاقتصاد الجزائري سنة 2021 رقام مشجعة وفق معطيات رسمية، كما عرفت السنة الماضية ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية،و هزت صادرات الجزائر غير النفطية 4.5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر الماضي، محققة طفرة استثنائية (160 لمائة مقارنة بسنة 2020) وهو الرقم الذي لم يتحقق منذ استقلال البلاد.

2022 سنة اقتصادية محضة (موسوعة ويكيبيد الحرة.)

و مل الجزائر إنجاز عدد من المشاريع الاقتصادية في 2022، وهو ما أكده الرئيس عبد المجيد تبون خلال افتتاح الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي في ديسمبر الماضي، حيث أبرز أنه "بعد استكمال الصرح الدستوري والمؤسساتي ستكون سنة 2022 مخصصة للاقتصاد."

ويرى خبراء اقتصاد أن الجزائر ستواصل تنفيذ مسار الإنعاش الاقتصادي في عدة قطاعات مع مراجعة قوانين مهمة، فيما تعتزم الحكومة إعادة النظر في ما يعرفـــب"النقطة الاستدلالية" للأجور ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2022، أي معايير احتساب الرواتب.

وفي هذا السياق، أوضح المختصون أن "النصف الأول من سنة 2022 سيعرف تركيزا على 3 قطاعات اقتصادية مهمة هي القطاع الزراعة والسياحة والمناجم"، مؤكدا أن "هذه السنة ستكون للتخطيط ثم للإقلاع الاقتصادي الذي يتطلب رز مة وتوقيتا محددا"

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن "هناك عدة ملفات وقوانين لها علاقة لإصلاح الاقتصادي تنتظر دورها خلال 2022، أولها قانون الاستثمار الذي ما يزال على طاولة وزارة الصناعة، وقانون الصفقات العمومية الجديد الذي يؤثر بشكل كبير على التنمية المحلية في الولا ت والبلد ت وإعادة النظر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص."

وفي سياق آخر، "ملف تركيب السيارات سيكون ملفا مهما خلال 2022 خاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، و لنظر إلى التفاعل الكبير للمواطن معه في المدة الأخيرة."

النقطة الاستدلالية للأجور

وفي سياق آخر، يحمل قانون الماليـةلسنة 2022 عدة آليات من أجل إعادة النظر في النقطة الاستدلالية التي تحتسب على أساسها رواتب الموظفين في القطاع العمومي، وهو الأمر الذي سيسمح للعاملين بتحقيق نسبة مهمة من المردودية وامتصاص تقلص مستوى القدرة الشرائية.

وتعهد الوزير الأول وزير المالية أيمن بن عبد الرحمن ن "الحكومة ستمضي قدما في إعادة النظر في النقطة الاستدلالية للأجور ابتداء من النصف الثاني من سنة 2022."

وهذا ما تم فعلا من خلال صدور المرسوم الر سي (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2022)22–138 المؤرخ في 28 شعبان 1443 الموافق ل 31 مارس 2022 والذي يعدل المرسم الر سي رقم 07–304 المؤرخ في 17 رمضان 1428 الموافق ل 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم؛ وحمل من خلاله ز دة في النقطة الاستدلالية ب:50 نقطة إضافة الى الز دة في قيمة الدرجة مما نجم عنها قيمة معتبرة في قيمة الأجور إلا أن هذه الز دة لم تكن في المستوى المرغوب للموظفين مقارن لز دة في الأسعار في مختلف المجالات وارتفاع الأسعار وخاصة اسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية والجزائر خاصة وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري والموظف بصفة خاصة.

ملخص الفصل الثاني :

لرغم من قوة ثير جائحة كورو على اقتصاد ت العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من ثيرات هذه الجائحة على اقتصاد تها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول وإلى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة و في هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد

والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الإختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال لاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنويع ، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعو ت الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة لزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير .

خاتمـــــة

خاتمة :

إن الأزمات الصحية العالمية التي ظهرت بسبب عالم المكرو ت في تزايد كبير في الآونة الأخيرة وهي مختلفة عن الأزمات الأخرى لأنها متعلقة لصحة، فالأمراض المستجدة يمكنها أن تتحول إلى أوبئة لأنها أخطارا تهدد أمن المجتمع الدولي ولأنها قادرة على إحداث تدهور اقتصادي واجتماعي هائل،فهي شديدة الوخامة ولا يمكن التنبؤ بها نظرا لحداثتها، وفيروس كورو المستجد كوفيد 19 إحدى هذه الجراثيم والأوبئة التي وضحت لنا خطورة الأزمات الصحية العالمية على اقتصادية الدول العالمية .

وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية :

فيروس كورو المستجد كوفيد 19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد أثر على البشر في منطقة انتشاره "الصين" وانتقل إلى أغلب دول العالم، مخلفا أ را كبيرة على صحة المجتمعات والعديد من الخسائر في الاقتصاد .

انتقل فيروس كورو المستجد كوفيد 19 إلى العديد من دول العالم أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات ، أهمها قناة المبادلات التجارية والارتباطات المالية وقناة السياحة والنقل وأهم قناة هي الاتصال المباشر للإنسان مع الإنسان .

أثر فيروس كورو كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية، المالية و الاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر لسلع، فإن توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية .

اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورو ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية، وذلك في ما يخص العديد من الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري، الحجر المنزلي للعديد من الولا ت، والعديد من القرارات الأخرى في مجالات مختلفة .

إن الاقتصاد مبني على الإنسان، و إذا كان الإنسان هو المتضرر من فيروس كورو فسيتضرر لتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس كورو أزمة إنسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يؤثر لتالي على القطاع المالي .

أصاب و ء كورو الاقتصاد العالمي بدءا من حركة التجارة وسلاسل التوريد وأسعار الأصول و السلع الأولية حتى القرارات المستقبلية للمستثمرين وسط ندرة المعلومات والنظرة المستقبلية حول تطور انتشار الو ء .

أدى فيروس كورو إلى عرقلة الإنتاج و الإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي وعزل دول ووضعها تحت الحجر الصحي، و أخرى تحت حظر التجول و أصاب قطاعات المال و الطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة .

أثر فيروس كورو على الجزائر كغيرها من دول العالم، وأ ر حالة من الذعر والهلع بين صفوف المواطنين و أرغم أغلبهم على الحجر المنزلي، وهو ما أثر على المردود البشري للشركات و الخدمات وما ترتب على ذلك من ضرر في النشاط الاقتصادي .

ثر الاقتصاد الجزائري لتداعيات التي أفرزتها جائحة كورو ، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الأخيرة، على اعتبار أنه مصدر الدخل الوحيد للبلاد .

أفرزت هذه الأزمة العديد من الصدمات الخارجية، وهو ما يستلزم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة النظر نحو تقليص ا ر العولمة وإتباع نهج أقل انفتاحا في السفر والهجرة.
- ضرورة قيام العديد من الشركات بتقييم مخاطر تعطل سلاسل التوريد العالمية والفوائد المترتبة على خفض التكاليف وإدارة المخزون في الوقت المناسب وز دة الكفاءة.
- ضرورة قيام الجهات التنظيمية المالية بتقييم مدى خطورة انتقال مخاطر السيولة من البنوك الى الجهات غير المصرفية بشكل جدي لأكثر.
- ضرورة انشاء مركز وطني في جميع الدول بما فيها الجزائر لإدارة الأزمات والكوارث الصحية بع لوزارات الصحة يعتبر كنقطة التقاء المعلومات الصحية لمتخذي القرار مبني على المعلومات الدقيقة والسليمة في حال الأزمات بمختلف مستو تها،والذي يعتبر مقياسا مهما لأداء فروع المراكز والمستشفيات وأماكن التجمعات البشرية.
- ضرورة إقامة دورات تكوينية حول كيفية تقديم مساعدات الاغاثة الإنسانية في أثناء الأزمات المركبة التي تبدأ صحية ثم تصبح اقتصادية ومالية للارتقاء لمستوى المهني لتقديم المساعدات الإنسانية في أثناء الحالات الطارئة ،وتعزيز الأخلاقيات المهنية والمبادئ الإنسانية.
- ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث على أثر الأزمات الصحية على الهجرة خاصة في تمييز العوامل الصحية عن غيرها من دوافع الهجرة،وضرورة تحقيق قدر أكبر من الانسجام المطلوب بين تعليمات الصحة الدولية وسياسات الهجرة وممارساتها على المستو ت الوطنية والدولية بغية إثراء الاستجا ت الحكومية التي تساعد السكان على تجنب الهجرة خلال الأزمات الصحية.
- ضرورة تحقيق مزيد من التنسيق بين الهيئات الحكومية الصحية وتلك المعنية بشؤون الهجرة ،وينبغي أن توفر سياسات الهجرة الوطنية أيضا المساعدة والحماية للاجئين القادمين من مناطق متأثرة لأزمات الصحية أو الذين يواجهون خيار العودة إليها ويجب أن يكون ذلك بعد طرق منها تعليق أوامر الترحيل إلى حين انحسار الأزمة الصحية.
- ينبغي أن تعمل السلطات الصحية مع قطاعات السفر والنقل والسياحة لتقديم ما يلزم من معلومات إلى المسافرين بهدف الحد من المخاطر العامة للإصابة لأمراض التنفسية الحادة، وذلك من خلال عيادات الصحة أثناء السفر ووكالات السفر ت ووكلاء النقل وفي نقاط الدخول.

ان انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية حتم على الجزائر ضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الانتاج والاستثمار في الجزائر،والعمل على ضرورة إقناع المستوردين الجزائريين لإنتاج والتحول للاستثمار لتوفير مخزون من المنتجات يستغل وقت الأزمات الطارئة.

وتجدر الاشارة أن سنة 2022 شهدت أحدا هامة في بدايتها الغزو الروسي على أوكرانيا وهو ما أثر على أسعار النفط وبعض المنتجات الغذائية والحبوب ،واستفاد الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط في المقابل ز دة في المواد الاستهلاكية مع بداية انفراج أزمة فيروس كورو ورفع القيود وإعلان سنة 2022 سنة الاقلاع الاقتصادي ،غير أن العالم يشهد اليوم أزمة صحية

أخرى ومتحورا من المتحورات وهو مرض جدري القردة وهو ما أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية يوم 24-05-2022 عن إصابة 191 شخص على مستوى 19 دولة،وإلى حد كتابة هذه الأسطر مل إن شاء أن لايكون انتشاره رهيبا ويمكن احتواؤه والاستفادة من الاحترازات التي وضعتها مختلف الدول ومنها الجزائر لتفادي انعكاسات الأزمة على الوضع الصحي والوضع الاقتصادي العالمي والجزائري بصفة خاصة.

فهرس المحتويات

كلمة شكر 4
إهـــــداء 5
ملخص 5
قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية : 5
مقدمة ..... أ
I. الإشكالية: ..... أ
II. الفرضيات ..... أ
III. أهمية الدراسة ..... ب
IV. أهداف الدراسة: ..... ب
VIII. الدراسات السابقة ..... ت
IX. صعوبات الدراسة ..... ت
الفصل الأول 4
الإطار المفاهيمي للتجارة العالمية و واقعها في ظل جائحة كورونا 4
تمهيد : 5
المبحث الأول : ماهية التجارة العالمية وأهميتها 6
المطلب الأول : مفاهيم حول التجارة العالمية : 6
المطلب الثاني : معايير و ضوابط التجارة العالمية 9
المطلب الثالث : آثار و مخاطر المبادلات التجارية الدولية 17
المبحث الثاني : خلفية نظرية عن مفهوم فيروس كورونا كوفيد 19 22
المطلب الأول : التطور التاريخي لفيروس كورونا 19 22
-3الأسباب: 24
4-عوامل الخطورة: 25
-5المضاعفات: 25
-6الوقاية: 25
المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) 28
المطلب الثالث : طفرة إنتعاش التجارة الإلكترونية عالميا وعربيا في ظل تفشي وباء كوفيد-19 35
الخاتمـــــــــة : 41
الفصل الثـــــاني 43
تداعيات جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية 43
تمهيد : 44
المبحث الأول: التجارة الخارجية الجزائرية قبل الجائحة 45
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر 45
المطلب الثاني: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018) 48

المطلب الثالث: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2018) 51
المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا 54
المطلب الأول : صادرات وواردات الجزائر في ظل الأزمة(2019-2020) 54
المطلب الثاني: تداعيات وسبل الخروج من الأزمة تزامنا ونهاية كورونا 2022 63
ملخص الفصل الثاني : 69
خاتمة : 72
فهرس المحتويات 75
قائمة المراجع : 78

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

كتب

- حسام، علي داود اخرون . (2002). اقتصد ت التجارة الخارجية. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .
- رشاد العصار وآخرون. (2000). التجارة الخارجية. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- رعد حسن الصرن . (2001). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة . سور : دار الرضا للنشر، الجزء الثاني .
- زينب حسين عوض . (1998). الإقتصاد الدولي. الدار الجامعية.
- زينب حسين عوض . (بلا ريخ). العلاقات الإقتصادية الدولية . الإسكندرية: الدار الجامعية.
- صندوق النقد الدولي.(2022) .
- عبد المطلب عبد الحميد. (1997). السياسات الإقتصادية . القاهرة : مكتبة زهراء الشرق .
- عبد النعيم محمد مبارك ، محمود يونس. (1996). إقتصاد ت النقود والصيرفية والتجارة الدولية. الدار الجامعية.
- مجدي محمود شهاب وآخرون. (1998). أساسيات الإقتصاد الدولي . دار الجامعة الجديدة للنشر.
- محمد خالد الحريري . (1977). الإقتصاد الدولي . المطبعة الجديدة.
- محمود يونس . (1993). أساسيات التجارة الدولية . ، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- مصطفى رشدي شيحة . (1998). المعاملات الإقتصادية الدولية. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .
- أحمد فايز الهرش .(2020) .ازمة الاغلاق الكبير الا ر الاقتصادية لفيروس كورو كوفيد – 19 .مجلة بحوث الادارة والاقتصاد،.
- الجريدة الرسمية الجزائرية.(2022) .
- السيد أحمد عبد الخالق. (1999). الإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية الدولية. المنصورة: مركز الدراسات السياسية والدولية .
- المديرية العامة للجمارك +شليحي الطاهر . (بلا ريخ). مخبر MQEMAD,جامعة الجلفة.
- الهرش, ن. ف .(2020) .أثر جائحة ك ورو على مؤشرات الاقتصاد العالمي .مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة.
- حمدي عبد العظيم . (2000). إقتصاد ت التجارة الدولية. دار النهضة العربية .
- رعد حسن الصرن. (2000). أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دار الرضا للنشر ، الجزء الأول.
- سامي عفيفي حاتم .(1993) .التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم . الدار المصرية اللبنانية ، الجزء الأول.
- سلمان حسين. (2021). التجارة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحد ت في ظل تداعيات جائحة كورو (كوفيد–19). مجلة دراسات اقتصادية، 349.
- سهام موسي . (2021). ثير جائحة كورو على على نمو التجارة الإلكترونية في العالم. مجلة التنظيم والعمل.
- صندوق النقد الدولي.(2021) .

- طلعة أسعد عبد الحميد. (1998). إدارة فعالة لخدمات البنوك الشاملة . جامعة المنصورة القاهرة.
- عادل أحمد حشيش. (2002). أساسيات الإقتصاد الدولي. الإسكندرية : الدار الجامعة الجديدة .
- عبد الرحمان يسري أحمد. (2001). الإقتصاد ت الدولية . الدار الجامعية.
- عبد العزيز ، عبد الرحمان سليمان . (2004). التبادل التجاري –الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). النظرية الإقتصادية . الإسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- علي صلاح. (2020). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورو ".
- مجدي محمود شهاب. (1996). الإقتصاد الدولي . دار المعرفة الجامعية .
- نداء ، محمد الصوص. (2008). التجارة الخارجية. عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

المراجع بالغة الاجنبية :

- Ben Mansour Hacene. (s.d.). introduction à l'assurance crédit à l'exportation,. Alger.
- DGD. (2018). Rapport sur les statiques du commerce extérieur de l'Algérie.
- Farouk Bouyacoub . (2000). l'entreprise et le financement bancaire. Alger: Casbah éditions.
- Kuma, J. K. (2020). L'économie mondialeface à la pandémiedelaCovid-19. HAL.
- Paule Grand Jean . (1995). change et gestion de change. les éditions Chihab.
- United Nations, U. N. (2020). , « Global trade impact of the coronavirus (COVID-19) epidemic », Trade and Development report update, 4 mars.
- CAGEX . (1997). Le guide de l'exportation.

الواقع الالكترونية :

- أصوات مغاربية / وكالة الأنباء الجزائرية. (2022). 01 يناير.
- انظر الى الرابط .(2022) .

https://www.albankaldawli.org/ar/publication/wdr2022/brief/chapter-1-introduction-the-economic-impacts-of-the-covid-19-crisis.

- انظر الي الرابط. (2022). .https://www.echoroukonline.com03-05-2022 15:20
- انظر الي الرابط. (2022). https://www.mayoclinic.org/ar/diseases- .conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963
- انظر للي الرابط.aawsat.com/home/article/3563971. (2022). .
- التجارة الإلكترونية . (بلا ريخ). العالمية في ظل كوفيد-19 _ دراسة حالة الجزائر.
- موسوعة ويكيبيد الحرة ، و الموقع الرسمي لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفي. (بلا ريخ).
- موسوعة ويكيبيد الحرة.(s.d.) .
- almayadeen. (2022, 01 05). الأمم-المتحدة:-ازدهار-التجارة-الإلكترونية-في-ظل-جائحة-كورون . Récupéré sur https://www.almayadeen.net/news/economic/1475258/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9:-%D8%A7%D8%B2%D8%AF%D9%87%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9
- OPEC. (2021). . "Monthly Oil Market Report", Mar. Récupéré sur https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.
- J.RefkSelmi, B. R. (2020). Coronavirus Spreads and Bitcoin's 2020 Rally : IsThereaLink? Récupéré sur https://hal.archives-ouvertes.fr.
- UNCTAD. (2021, 5 3). الأمم المتحدة , https://news.un.org/ar/story/2021/05/1075452.
- skynewsarabia. (2021, 02 24). التعايش-كورو -يُنعش-التجارة-الالكترونية-الجزاير . Récupéré sur https://www.skynewsarabia.com/business.

الملاحق

الملحق (01) :

الجدول رقم (01): التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000–2018) الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (caf)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (fob)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	2.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.9
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (caf)	40.47	47.37	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	
الصادرات (fob)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	10.86 –	–5.02	
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: (DGD,2019)

الملحق (02) :

الجدول رقم (02) الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21549	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132

18825	27	50	20	551	51	18091	35	2002
24512	35	30	1	509	50	23939	48	2003
32083	14	47	0	571	90	31302	59	2004
46001	19	36	0	651	134	45094	64	2005
54613	43	44	1	828	195	53429	73	2006
60163	35	46	1	993	169	58831	88	2007
79298	32	67	1	1384	334	77361	119	2008
45194	49	42	0	692	170	44128	113	2009
57053	30	30	1	1056	94	55527	315	2010
73489	15	35	0	1496	161	71427	355	2011
71866	19	32	1	1527	168	69804	315	2012
64974	17	28	0	1458	109	62960	402	2013
62886	11	16	2	2121	109	60304	323	2014
34668	11	19	1	1597	106	2699	235	2015
30026	19	54	0	1324	84	28221	327	2016
35191.2	20	78	0.29	1410	73	33261	349	2017
41168.3	33	90	0.30	2242	92	38338	373	2018

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على (DGD,**2019**)

الملحق (03) :

الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000– 2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات فلاحيه	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	1336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2794	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7102	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	15139	6145	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	3093	6397	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580

2015	9316	2376	1560	12034	664	7076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على: (DGD, Direction Générale de la Douane, 2019)

الملحق (04) :

الجدول رقم(04): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات وفقا للتصنيف المواد للتجارة الدولية التنقيح

(حصص نسبية%، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير%	المعدل التراكمي
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية %		
582	أسمدة (هذا ما هو مذكور في المجموعة 272)	801.26	38.60	807.61	41.29	0.79	41.29
061	سكر ومولاس وعسل حر	261.67	12.61	305.26	15.61	16.66	56.90
522	عناصر كيميائية	357.19	17.21	241.71	12.36	-12.33	69.26
661	جير وأسمنت ومواد للأبنية المصنعة	60.79	2.93	81.92	4.19	14.74	73.45
057	فواكه وجوز ت طازجة أو مجففة	64.62	3.08	73.21	3.74	14.35	77.19
272	أسمدة خام، غير ما في القسم 56.	68.61	3.31	35.46	2.84	-19.16	80.03
734	محركات غير كهر ئية (عدا ما يدخل منها في المجموعات 712 و 713 و 718 أجزاء هذه المحركات غير المذكورة ولا الداخلة في موضع أخر.	9.62	0.46	46.11	2.36	379.41	82.38

878	قضبان وأسباخ وزوا وأشكال ومقاطع (بما في ذلك الستائر الداعمة) من حديد	68.11	3.28	36.71	1.65	–46.10	54.26
775	معدات كهر ئية وغير كهر ئية من الطراز المنزلي، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	37.83	1.82	31.17	1.59	–17.60	55.56

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الملحق (05) :

الجدول رقم (05): واردات المصنوعات المتنوعة

(حصص نسبية%، التصنيف حسب المجموعات، القيمة مليون دولار أمريكي)

المجموعة	المنتجات الرئيسية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة التغير
		القيمة	الحصة النسبية %	القيمة	الحصة النسبية%	%
874	أدوات وأجهزة للقياس والفحص والتحليل والتحكم، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	325.91	14.10	304.49	17.28	–6.57
895	أصناف من الدائن غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	240.61	10.41	215.72	12.24	–10.34
872	أدوات وأجهزة غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر، للأغراض الطبية أو الجراحية أو لأغراض طب الأسنان أو لطب البيطري	134.91	5.84	149.86	8.49	10.96
851	أفنية	202.98	8.78	141.23	8.01	–30.42
899	مصنوعات متنوعة غير مذكورة ولا واردة في موضع آخر	135.27	5.85	116.59	6.61	–13.81

821	الأ ث وأجزاؤه: والأسرة والحشا (المراتب) وحوامل الحشا والوسائد وغيرها من المفروشات المحشوة	179.04	7.75	109.24	6.20	–38.98
845	ألبسة من أقمشة نسيجية، سواء كانت أو لم تكن مضبوطة بستارة أو برة معلوفة (كروشية) غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر	118.91	5.15	93.21	5.29	–21.61
812	تجهيزات وتركيبات للأغراض الصحية والسمكرة والتدفئة، غير مذكورة ولا داخلة في موضع آخر.	82.31	3.56	72.86	4.13	–11.48
المجموع الجزئي		1419.94	64.45	1203.04	68.25	–15.28
أخرى		890.82	38.55	559.53	31.75	–37.19
المجموع		2310.77	100	1762.58	100	–23.72

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الملحق (06) :

الجدول رقم (06): المبادلات التجارية الجزائرية وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة التنقيح.

(حصص نسبية %، القيمة مليون دولار أمريكي)

	الواردات			الصادرات			معدل التغطية %
	القيمة	الحصة النسبية %	نسبية التغير %	القيمة	الحصة النسبية %	نسبية التغير %	
الأغذية والمشروبات	7472.36	21.73	6.75	446.17	1.87	8.29	0.06
لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر	12922.62	37.57	–17.33	1690.94	7.11	–17.99	0.13
وقود وزيوت تشحيم	670.21	1.95	–42.62	21541.04	90.52	–35.20	32.14
سلع إنتاجية (عدا معدات النقل) وأجزاؤها وملحقاتها	2361.50	6.87	–52.49	57.76	0.24	109.28	0.00
سلع إستهلاكية غير مذكورة في موضع آخر	3451.98	10.04	–14.54	47.31	0.20	–24.49	0.01
سلع غير مذكورة في موضع آخر	30.52	0.09	1005.14		0.00		–
نقود ذهبية ونقود متداولة	5.30	0.02	27.25		0.00		–
المجموع	34391.04	100	–17.59	23796.60	100	–33	69.19